



PROVISIONAL

A/40/PV.12  
2 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينييس	: <u>الرئيسي</u>
(قطر)	السيد الكواري	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

- خطاب جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب رئيس وزراء الجمهورية الشعبية البولندية الجنرال فويتشك باروزلسكي

لقى كلمة كل من :

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

السيد رابيتافيك (مدغشقر)

السيد دوست (أفغانستان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠خطاب جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن الى

خطاب يلقيه جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية .

أصطحب جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية الى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نيابة عن الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب بجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية . وأدعوه

الى أن يلقي خطابه أمام الجمعية العامة .

الملك الحسين بن طلال (المملكة الأردنية الهاشمية): السيد الرئيس ،

السيد الأمين العام ، حضرات الأخوة والزلاء المحترمين ، انه لشرف كبير لي أن اشترك في الاحتفال بذكرى مرور أربعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة كأعظم منظمة دولية جعلت هدفها في أولى الكلمات من مقدمة ميثاقها : " أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن تدفع بالرقى الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

ويسعدني في مستهل كلمتي أن أحيي منظمنا الدولية والدول التي اشتركت في تأسيسها ، وجميع الرجال الافذاذ الذين اشتركوا بذلك التأسيس . كما أحيي أولئك الذين أسهموا بكل شرف و إخلاص في بناء هذا الصرح العظيم وخدمة مبادئه وأهدافه ، وأخص بالذكر الذين تولوا منصب الأمين العام للمنظمة . ويسعدني بشكل خاص أن أعرب للسيد خافيير بيريز دي كويار عن أطيب تحياتي وصادق تمنياتي باسمي ونيابة عن بلادي . كما يسرني أن أتوجه بتهنئي القلبية للسيد حايمي دي بينيس بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة ، لما يتمتع به من كفاءة عالية متمنيا له

النجاح في مهمته . وأشكر السيد بول جون فيرمينو لوساكا ، وقد انتهت فترة رئاسته ، على الجهود الطيبة التي بذلها في ادارة أعمال الدورة السابقة .

واسمحوا لي أن أعتنم هذه المناسبة لأعرب مرة أخرى باسمي ونيابة عن حكومة وشعب المملكة الاردنية الهاشمية عن عميق مشاعر الالم والمواساة لحكومة وشعب المكسيك في مصابهم الكبير الناجم عن كارثة الزلازل التي تعرّض لها ذلك البلد الصديق ، داعياً الله أن يمكنهم من تجاوز هذه المأساة بصبر وشجاعة وإيمان .

في الاربعين عاما التي انقضت شهد العالم ، وبحكم سُنّة الحياة، الكثير من التطورات والتغيرات التي تميزت عن غيرها في العصور الماضية بالسرعة وكثرة التنوع . ومع كل تطور اجتماعي أو علمي كان ينشأ واقع جديد يحمل في ثناياه مفارقات عجيبة ، كانت الآمال العراض المنبثقة عن التطور سرعان ما تصطمم بسلبيات ومخاوف ناشئة عن ذلك التطور .

في الاربعين سنة الماضية عرف العالم الحقبة النووية بقنابلها المدمرة وبمحطات توليد الطاقة ، ونعم الانسان بعبء التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل ليعيش في نفس الوقت في رعب دائم من الأسلحة الفتّاة التي سمح بتطويرها هذا التقدم . وتتقلص المسافات بين شعوب العالم ودوله بسبب ثورة الاتصالات ، ويتنامسى معها بالمقابل الارهاب الدولي ، وترتفع درجة الوعي بين الشعوب على هومها المشتركة ، ليقابلها انقسام العالم الى شمال في معظمه غني رائد ، وجنوب في غالبيته فقير متلق ، ويرتفع عدد الدول المستقلة التي تنزع الى التجمع في منظمات اقليمية لتقابلها نزعات الانفصال على أسس عرقية أو مذهبية . ويلفظ الاستعمار أنفاسه الاخيرة لتواجه الدول الصغيرة والفقيرة محاولات الهيمنة من نوع آخر ، وتواصل جنوب افريقيا سياسة التمييز العنصرى ، ويرتاح العالم نسبيا الى توصل الكبار الى مرحلة السردع النووى لتنشب الحروب الموضعية ، ويشارك فيها الكبار عبر الوكلاء . وتسوخ الدول في الانفاق على التسلح ، وتبخل في الانفاق لانقاذ الملايين من الجوع والجفاف والمرض ، وتتطور الصناعة لنخشى على البيئة ، وتتقدم الحياة المادية لتتنحصر أمامها الحياة الروحية ، وتمتد حدود العالم الى الفضاء الخارجى لتساورنا الشكوك حول مستقبل الارض .

هذه التطورات وغيرها انعكست على هيئة الأمم لأنها شكلت نظرة كل دولة أو مجموعة من الدول نحوها . كما حددت أسلوب تعاملها معها . وبالرغم من تباين النظرات نحو الأمم المتحدة ، فقد تمسك الجميع بها ، لأن البشرية في ظل التوترات والتخلخلات القائمة بحاجة إلى ملاذ أخير ، والأمم المتحدة هي ذلك الملاذ . فهل قامت الأمم المتحدة بهذا الدور؟ الأمم المتحدة ليست منفصلة عنا . إنها نحن ، والحديث عنها ملبا أو إيجابا هو بمثابة الحديث عن أنفسنا .

خلال السنوات الأربعين من عمر الأمم المتحدة سجلت عددا من الانجازات الباهرة سواء من خلال وكالاتها المتخصصة التي قدمت ومازالت تقدم الخدمات الجليلة للمجتمع البشرى على اتساعه ، أو من خلال جمعيتها العامة ومجالسها . فحيثما وقع نزاع مسلح كانت الأمم المتحدة هناك ، لتقوم بالتوسط بين الأطراف المتحاربة أو الفصل بينها . وحينما تحول ملايين الأبرياء إلى لاجئين كانت بينهم تقدم المساعدات . وفي عالم يغلب عليه منطق القوة العسكرية ، ظلَّت الأمم المتحدة ضمير السلام وشعاع الأمل وسط قوى الشر المظلمة . وبالمقابل ، فإن الأمم المتحدة ، كما يعرف الجميع ، لم تحقق كل ما تمنيناه . فهي مثلا لم تنجح بصورة كاملة في مجهوداتها لصياغة نظام دولي جديد يستند إلى التعاون والتوازن واحترام حقوق الإنسان ، وتقرير المصير ، مثلما عجزت حتى الآن عن حل بعض القضايا الحيوية ذات الصلة بالأمن والسلام الدوليين . فلماذا عجزت الأمم المتحدة حيث عجزت ، وهي الملاذ الذي يفيء إليه الجميع ؟

إن مبادئ الأمم المتحدة وملطتها ركنان متلازمان ، الرابط بينهما احترام وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات . فإذا انفصم ذلك الرباط ، زادت الهوة اتساعا بين المبادئ والسلطة ، وزادت معها حدة التوتر بين الدول . وفي عالم اليوم حيث غدت جدران بيت الأسرة الإنسانية هشة لكثرة ما حشر فيه من الأسلحة المتطورة الفتاكة ، يخشى أن تلهب تلك التوترات إحدى النقاط الساخنة في هذا العالم ، فينفجر البيت على أهله .

إن من شأن هذه الحقيقة أن تعيدنا قليلا الى الوراء لننتذكر كيف أن سيادة قانون القوة في أوائل هذا القرن هي التي فجّرت الحرب العالمية الاولى لتقوم على انقاضها عصبه الأمم بهدف منع مثلتها من الوقوع . غير أنها فشلت وسمحت للحرب العالمية الثانية بالاندلاع لتبعث من رمادها هيئة الأمم المتحدة على أمل أن تكون أوفر حظا من سابقتها وتجنب البشرية حربا عالمية جديدة .

غير أن نظرة متفحصة لما يحدث على أديم هذا الكوكب من نزاعات ، وما يرافقها من تسابق في ميدان التسلح ، لا يمكن أن يرسل في النفس إلا رعشة من الرعب ، مادامت قوّة السلاح هي التي تتحكم في مصائر الشعوب ، ومادام التعامل في اطار الأمم المتحدة انعكاسا للتخلخلات القائمة بين القوى والضعيف ، والفني والفقير ، والكبير والصغير . فاذا تداعت هيئة الأمم المتحدة ونشبت حرب كونية جديدة لا قدر الله ، فلن تخلف هذه المرة غير ضريح كبير للأمم .

من هذا المنظور يغدو التصدي للنقاط الساخنة في آسيا واوروبا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط مسؤولية عالمية مشتركة حماية لتواصل حياة الانسان وحضارته وانجازاته . ومن غير الأمم المتحدة الممثلة لآمال البشرية في العيش في منجى من ويلات الحروب أولى منها لتحمل هذه المسؤولية ؟

لا ريب أنكم ستعذرونني اذا قصرت حديثي على الشرق الاوسط باعتبار أن المملكة الاردنية الهاشمية تقع في صميمه ، وتتأثر مباشرة بما يجري فيه .

في الشرق الاوسط اليوم حرب طاحنة بين العراق وايران دخلت عامها السادس ، وفقدت كل معنى أو مبرر لاستمرارها . وأخفقت جميع المحاولات الدولية حتى الان في اطفاء نارها أو التأثير على السلطات الايرانية كي تستجيب لدعوة السلام التي ما فتىء العراق يطلقها ويدعو اليها مخلصا ، من أجل أن يعيش البلدان المتجاوران في سلام وطمأنينة واستقرار .

ان بلادى التي تقف مع حق العراق في الدفاع عن نفسه وأمتة ودعوته لحل النزاع بالطرق السلمية ، لتتهيب بالقيادة الايرانية أن تتجاوب مع جهود السلام ، وتدخل مع العراق الشقيق في مباحثات سلمية تضع حدا نهائيا لهذه المأساة .

أما النقطة الثانية المتفجرة في الشرق الاوسط فهي النزاع العربي الاسرائيلي ، أو المشكلة الفلسطينية . وهذه هي المرة الرابعة التي اتحدث فيها لهذه الهيئة الموقرة عن هذه القضية . فحينما تحدثت لأول مرة عام ١٩٦٠ ، نبهت الى المخاطر الكامنة في استمرار تجاهل المجتمع الدولي لحق الفلسطينيين المشروع في العيش بكرامة انسانية . وبعد سبع سنوات ، وعلى أثر حرب ١٩٦٧ ، حذرت من أن السلام في الشرق الاوسط لن يتحقق ما لم يقترن بالعدل . وفي عام ١٩٧٩ انتقدت موقف الذين ظلوا يرفضون الاعتراف بالفلسطينيين كشعب مثل غيره من الشعوب ، أقام لقرون طويلة متملة في أرض محددة المعالم ، هي فلسطين . واليوم ، وبعد ربع قرن من حديشي الاول في الامم المتحدة ، ما زالت الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير ، والكرامة الانسانية ، والعدل ، والعيش بحرية على أرض الاجداد ، ما زالت هذه الحقوق تشكل في مجموعها المشكلة الفلسطينية ، وما زال غيابها يشكل جوهر النزاع في الشرق الاوسط ، وما زالت الدول العربية والشعب الفلسطيني يتوجهون الى الامم المتحدة لتحمّل مسؤولياتها امتثالا لميثاقها وتنفيذا لقراراتها .

وحيثما نتوجه للامم المتحدة ، انما نفعل ذلك أولا لانها المرجع الذي ولدت فيه القضية بقرار تقسيم فلسطين . وثانيا لان القضية الفلسطينية وهيئة الامم تلازمتا منذ البداية ، وتأثرت كل منهما بالاتجاهات الدولية التي تعرّض لها العالم . تأثرتا بتبدل مناطق النفوذ وبتنافس الدول العظمى ، كما تأثرتا بتصفية الاستعمار وظهور التيارات الوطنية في الدول النامية . ولم يسبق أن طرحت على الامم المتحدة قضية امتاشرت باهتمام العالم مثل القضية الفلسطينية ، كما لم يسبق لقضية أن وضعت الامم المتحدة أمام مسؤولياتها وتحدت قدرتها على الالتزام بأهدافها المعلنة مثل القضية الفلسطينية . كما لم تصدر قرارات عن هذه القضية الدولية حول أي قضية أكثر مما صدر بحق القضية الفلسطينية . فالقضية الفلسطينية وهيئة الامم توأمان ولدا من رحم الحرب ، وخرجا للعالم سوية ، وتألما وكبرا في هذا العالم معا .

ولا يظن أحد أننا مرتاحون لهذا التلازم . فرجاؤنا أن نراه قد انتهى بالتوصل الى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية ، وما يتفرع عنها ، عملا بميثاق الامم المتحدة وتنفيذا لقراراتها ، وبخاصة أربعة قرارات تشكل الاساس المتوازن لى تسوية سلمية عادلة . وهذه القرارات هي : القرار ١٨١ (د-٢) الذى ينص على تقسيم فلسطين ، والقرار ١٩٤ (د-٣) المتعلق بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، ويؤكد على حق كل دولة العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وقرار مجلس الامن ٢٣٨ (١٩٧٣) الذى يدعو الى مفاوضات بين اطراف النزاع برعاية مناسبة .

ان توالي صدور هذه القرارات ومثيلاتها حول نفس القضية وعلى مدى أربعة عقود ، وترافقها مع خمس حروب نشبت خلال نفس الفترة ، وبسبب نفس المشكلة ، انما يشيران وبكل بساطة الى التعقيدات التى خلقتها بعض الدول الاعضاء لمجافاتهم مبادئ الامم المتحدة ، وبقاء المشكلة على حداثها مهددة الاستقرار الاقليمي والامن الدولي . ولا اکتتمك القول بأن بلادى كواحدة من مجموعة الدول العربية ، وكعضو يعمل جاهدا على أن لا تتزعزع الثقة بهذه الهيئة الدولية ، قد عانت كثيرا ، ولا تزال من عدم تنفيذ القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

ولا أقصد بملاحظاتي أن اسدل الستار على دور هيئة الامم ، بل المقصود هو الدعوة لمضاعفة الجهود ، والعمل بعزم أكبر من أجل تحقيق أهداف الامم المتحدة . وكما قال رئيس الولايات المتحدة الراحل - ايزنهاور - بعد فترة وجيزة من اندلاع حرب السويس عام ١٩٥٦ :

"اننا نقترب من لحظة حاسمة ، فاما أن نعرف بعجز الامم المتحدة عن استعادة السلام للمنطقة ، أو تجدد الامم المتحدة جهودها بزخم أكبر لتأمين الانسحاب الاسرائيلي . واذا لم تفعل الامم المتحدة أى شيء ، واذا سكتت عن تجاهل قراراتها المتوالية الداعية الى انسحاب القوات الفازية ، فهذا يعنى

اعترافها بفشلها . وفي هذه الحالة سيكون الفشل بمثابة ضربة موجبة للسي سلطة ونفوذ الامم المتحدة في العالم ، مثلما هو ضربة موجبة للامال التي علقتها البشرية على الامم المتحدة كوسيلة لتحقيق السلام والعدل".  
ان الامم المتحدة هي في مثل هذا المفترق من الطرق . وفي رأبي أن مستقبل هذه الهيئة سيتقرر وفق نجاحها أو فشلها في جهودها لتحقيق السلام في العالم ، وبخاصة في الشرق الاوسط .

ولئن تلازمت القضية الفلسطينية والامم المتحدة خلال العقود الاربعة الاخيرة ، فان الشعبين الاردني والفلسطيني تلازما وتلاحما ، تاريخا ومصيرا على مدى قرون طويلة . ومنذ بذرت بذور المشكلة الفلسطينية مع نهاية الحرب العالمية الاولى والاردن متصل ومتأثر بالقضية الفلسطينية ، ومتفاعل مع الشعب الفلسطيني . وحينما برزت المشكلة الفلسطينية ، كمشكلة دولية ، تولت الامم المتحدة معالجة هذه القضية ، ومنذ ذلك الحين الاردن صاحب العلاقة المتميزة بالشعب الفلسطيني ينسق ويتعاون مع الامم المتحدة ، الى جانب أشقائه العرب والمسلمين ، على أمل حل هذه المشكلة . ومن هذا المنطلق ، تبنت بلادى عبر الاربعين سنة الماضية سياسة ثابتة ، قوامها التعامل بايجابية مع مساعي وجهود المنظمة الدولية ، مادامت تبذل هذه الجهود من اجل السلام العادل ، الذي يحدده ميثاق ومبادئ الامم المتحدة .

وحينما وقعت حرب ١٩٦٧ ، ساهمت أنا شخصيا - كما هو معلوم - في استصدار قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧). وكان الفهم السائد والمؤكد لدينا أن السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط معتمد كل الاعتماد على الانسحاب الاسرائيلي . وتعززت تلك القناعة في نفوسنا من اتصالاتنا آنذاك بالعديد من الدول المعنية ، ومنها الولايات المتحدة الامريكية ، وعززها أيضا أن مبدأ الانسحاب لا يتجزأ ، وان العدوان لا يكافأ .

وعندما فشلت جهودنا ومطالبنا بأن تجعل اسرائيل تقبل الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها مقابل السلام ، أدى هذا الفشل الى نشوب حرب ١٩٧٣ ، واتخذ مجلس الامن قراره ٢٣٨ (١٩٧٣) الذي أدى الى وقف اطلاق النار ، وأكد على ضرورة تنفيذ

القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وابدنا قرار مجلس الامن الجديد ، وشاركنا في مؤتمر جنيف للسلام . ثم اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وفتحت الباب بهذا القرار أمام الشعب الفلسطيني من خلال ممثله الشرعي للمشاركة في عملية السلام . فالشعب الفلسطيني هو الطرف الاول في النزاع ، لا بد أن يكون الطرف الاول في السلام .

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ عاد العرب وأكدوا توجيههم الاجماعي نحو السلام حينما أقروا في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في فاس في المغرب مشروع السلام العربي الذي شاركت في صياغته ووافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية . وواصلت المجموعة العربية نشاطها في هذا السبيل من خلال لجنة عربية سباعية أوكلت اليها مهمة شرح هذا المشروع للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، على أمل بعث الحياة في مساعي السلام . وقد ترأس جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب هذه اللجنة في زيارتها للأمم المتحدة وواشنطن ، وترأستها من ناحيتي في زيارتها للعواصم الاربع الأخرى ، وأبنت هذه العواصم مع مختلف الدوائر العالمية ارتياحها من التوجه العربي ، غير أن عملية السلام ظلت راقدة . وتبين لنا بالنظر الى عدد من الاعتبارات الواقعية أن المساعي السلمية بحاجة الى صيغة تفسح المجال أمام مشاركة منظمة التحرير في عملية السلام . وعلى ضوء ذلك ، أجرينا مشاورات مع منظمة التحرير ، تمخضت في الحادى عشر من شباط/فبراير من هذا العام عن اتفاق ينظم العمل السياسي المشترك بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير ، ويكون بمثابة الآلية للمشروع العربي للسلام ، وجزءاً من التحرك العربي المشترك وحلقة من حلقاته ، ويدعو الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر أطراف النزاع .

وبعد توقيع الاتفاق ، باشر الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الاتصال بعدد من العواصم الكبرى بغية انعاش عملية السلام . وبسبب العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل طرف النزاع الذي عطل حتى الآن جهود السلام ، فقد ركز الأردن جهداً مكثفاً في واشنطن على أمل أن تتحمل الولايات المتحدة مسؤولياتها كدولة عظمى تحصر على السلام العالمي ، وتنادى بحقوق الانسان ، وتقوم على الايمان بالحرية وحق تقرير المصير للشعوب ، فتضع جهودها وثقلها ونفوذها مع جهود ونفوذ الدول الكثيرة الأخرى التي أيدت هذه المبادرة ، لتنبثق عنها جميعاً ارادة دولية تحقق الاستقرار والسلام والرخاء لصالح كل شعوب المنطقة والعالم أجمع من بعدها .

ونحن على استعداد لمفاوضة اسرائيل ، تحت اشراف مناسب ومقبول ، في أسرع وقت ومباشرة ، وفق أحكام قرارى مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وهذه المفاوضات يجب أن تؤدي الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وحل المشكله الفلسطينية من جميع جوانبها .

ان موقف الأردن هو ان الاشراف المناسب والمقبول يتمثل في مؤتمر دولي يدعو له الأمين العام للأمم المتحدة ويوجه الدعوة لحضوره الى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بهدف التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

ان بلادى التي تؤمن بأن القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط تقعان ضمن مسؤولية الأمم المتحدة وضمن مسؤولية تلك الدول التي لها اهتمام خاص بهذه القضية ، لترى بأن أى تشاور بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن أزمة الشرق الأوسط أمر ضروري وإيجابي .ومن هنا ، فان بلادى تتطلع بكل أمل الى الاجتماع المرتقب بين الزعيمين - رونالد ريفان ، وميخائيل غورباتشوف - راجية لاجتماعهما كل نجاح وتوفيق . اننا نحن العرب نؤمن بالسلام ايماننا بالحق . السلام عندنا من أقدم معتقداتنا ، فهو تحيتنا في صلواتنا ، وهو في تصورنا الروحي تحية أهل الجنة ، كما جاء في آيات القرآن الكريم . السلام يرقى في نفوسنا حتى يكون من صفات الله تعالى ، ويقترن في مدلوله بالحق ، فالحق والسلام كلاهما معنى لمدلول واحد . بهذه الروح توجه العرب للسلام منذ حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، ولكن دون نجاح حتى الآن ، لان اسرائيل منذ انتصارها في تلك الحرب غلبت شهوة التوسع على السلام ، فأعلنت ضم القدس العربية وهضبة الجولان السورية واستولت على أكثر من نصف أرض الضفة الغربية وزرعت المستوطنات في مختلف أركان الأراضي العربية المحتلة ، وظهرت في اسرائيل زعامات فسي الحكم ، تعلن على الملأ نواياها في عدم التخلي عن تلك الأراضي ، وتتبنى من السياسات المتطرفة ما يسهم في تحقيق هذا المقصد العدواني ويعطل جهود السلام . فاذا استمرت اسرائيل فسي معارضتها لاتجاهات السلام ، وواصلت وضع العراقيل

امامها ، أو استطاعت التأثير سلبيا على موقف الولايات المتحدة ، أو على غيرها فسي هذا المجال ، فمعنى ذلك أن الآمال نحو التوصل الى تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط سوف تنهار ، ومعنى ذلك أيضا أن اسرائيل وأي دولة تؤيدها في هذا الاتجاه السلبي تتحملان مسؤولية فوات الآوان ، وتناسى التطرف ، وما يترتب على ذلك من نتائج .

ان غياب العدل والاصرار على حجه من شأنها أن يفسح المجال أمام فئات متطرفة تعمل على استفلال مثل هذا الوضع لممارسة أعمال العنف ضد الابرياء . وانني لاعلن امامكم موقف الاردن الثابت في ادانة الارهاب أيا كان نوعه ، ومهما كان مصدره ، مؤكدا بذلك القرار الذي اتخذه القادة العرب في مؤتمر القمة الذي عقد في الشهر الماضي في مدينة الدار البيضاء . ونحن بطبيعة الحال نرفض المحاولات المظلمة التي تقوم بها الجهات للمساواة بين الارهاب وبين حركات التحرير الوطنية وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال .

في الشرق الاوسط كما بينت ، حرب الخليج الطاحنة ، التي دخلت عامها السادس . وفي الشرق الاوسط القضية الفلسطينية ، التي تشكل جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي ، وتنتظر الحل منذ اكثر ما يقرب من أربعين عاما . وكلا النزاعين عمدا باستقرار المنطقة ويستنزف مواردها ويهدد السلام العالمي . وكلاهما سيستمر ما دامست الارادة الدولية لوضع حد لهما بالطرق السلمية ضعيفة أو غائبة .

ان هذه الصورة القاتمة لمسرح الشرق الاوسط تتناقض كلياً مع الصورة الطبيعية لما يجب ان يكون عليه هذا الشرق . ففي هذا الحيز الجغرافي الكبير الذى يتوسط قارات ثلاث كان ميلاد الحضارات التى تحكى آسارها سيرة الانسان ومولده وحياته وتقدمه وارتقاه . وفي هذا الحيز الكبير ظهرت الاديان السماوية ، ونزلت الكتب المقدسة ، وعاش الانبياء . وفيه نشأت وازدهرت العلوم والمعارف والآداب والفنون . وكان للإسلام الفضل الكبير فى انه جمع الشعوب والبلاد فى لغة واحدة ، ورسالة واحدة هي رسالة المحبة والهدى الى الناس كافة .

لقد حان الوقت ليحل السلام فى هذه المنطقة الهامة ، ليس من اجل شعوبها فقط ، بل ومن اجل العالم الاوسع أيضاً . لقد آن الاوان للعمل من اجل مستقبل مشرق غنى بالعمل والبناء والانجاز .

وانى لاتطلع لذلك اليوم الذى يتحول فيه اطراف النزاع الى شق الارض ، وبذر البذور ، وغرس الاشجار ، وجني الثمار ، بكل ثقة وأمان . كما أتطلع الى اليوم الذى يتوجه فيه أبناء ابراهيم عليه السلام الى الاماكن الدينية فى الديار المقدسة بكل حرية واطمئنان ، يحدوهم جميعاً الوثام والمحبة والإيمان بالله الواحد الاحد .

لقد قيل الكثير من ان مدينة القدس الشريف هي العقبة الكأداء على طريق السلام . واقول إن القدس هي مفتاح السلام ، وهي البوابة التى لابد ان ينفذ منها شعاع السلام ، ليعم بدفئه سائر سكان المنطقة . القدس وهي موطن الموحدين بالله ، لا يمكن إلا ان توحيد عباده حول اسمى هدف ينشده الانسان ، ألا وهو السلام .

ولئن تاه واحد من انبيائنا يهوداً ومسيحيين ومسلمين اربعين عاماً ، فان املي ، بعد اربعين عاماً من التعثر فى محارى التعصب والبغضاء والنزاع ، أن يتحقق المستقبل المنشود ، فيعيش الفلسطينيون واليهود على ارض السلام فى وئام ، وقد حلّ الرجاء محلّ الخوف ، والثقة محلّ الشك ، والوفاق محلّ المرارة ، والتفاهم محلّ العدا .

أمام الأمم المتحدة الآن فرصة تاريخية فريدة لإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط . ولا يجوز أن ندعها تنزلق من أيدينا لتنضم إلى فرص ضائعة قد سبقتها . إذ دون جهودكم ودعمكم ، يخشى أن تذوي زهرة السلام الغضة قبل أن تتفتح . فلنجنس طاقتنا لخوض معركة السلام ، ولنجعل مستقبل الأجيال الشابت الوحيد في توجهاتنا ، لأن الأيمان به هو ركيزة الأمم المتحدة ، والأمم المتحدة هي ركيزة السلام ، والسلام هو ركيزة التقدم والرخاء .

لقد بلغت منظمنا الدولية الأربعين من عمرها . ومن الأربعين في حياة الإنسان بداية لمرحلة جديدة تتسم بنضوج الخبرة وظهور بواكير الحكمة وبُعد النظر ، وازدياد الحس بالمسؤولية ، وتبلور الشجاعة الأدبية . وبالنسبة للأمم المتحدة ، فإن تمنياتنا المخلمة أن تكون هي الأخرى على مشارف حقبة جديدة تتسم بالإرادة والعزم ، والتعاون ، والالتزام بمبادئها لخير الإنسانية والحضارة والسلام .

فليسد الله خطانا ، وليبارك لنا هذه الدورة ، ويجعلها استثنافاً لسير طويل من التعاون والانجاز .

وشكراً سيادة الرئيس ، وشكراً حضرات الزملاء ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

اتوجه بالشكر لجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية على الخطاب الهام الذي تكرم بإلقائه .

اصطحب جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية إلى خارج

قاعة الجمعية العامة .

البند ١٢٢ من جدول الاعمالجدول الانصبة المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق)

(A/40/645/Add.3)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل مواصلة المناقشة العامة ،  
 اود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/40/645/Add,3 التي تتضمن  
 رسالة موجهة اليّ من الامين العام يبلغني فيها انه منذ اصدار رسالته المؤرخة  
 ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، قامت غامبيا بحداد الاشتراكات اللازمة لكي يصبح مجموع  
 المتأخر عليها دون القيمة المشار اليها في المادة ١٩ من الميثاق .  
 هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا الابلاغ ؟  
تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامةخطاب رئيس وزراء الجمهورية الشعبية البولندية الجنرال فويتشيك باروزلسكي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الان الى

خطاب رئيس وزراء الجمهورية الشعبية البولندية .

اصطحب الجنرال فويتشيك باروزلسكي رئيس وزراء الجمهورية الشعبية البولندية

الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني ان ارحب برئيس وزراء

الجمهورية الشعبية البولندية ، معالي الجنرال فويتشيك باروزلسكي وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد باروزلسكي (بولندا) (تكلم بالبولندية ؛ وقدم الوفد نصا

بالانكليزية) : تبلورت فكرة الامم المتحدة ابان نضال الحياة والموت ضد الفاشية . وفي ذلك الحين كنت جنديا في جبهة القتال . واذكر الامل العريضة التي كان يعلقها البولنديون على انشاء الامم المتحدة . تلك الامل التي كنا نشارك فيها الملايين من ابناء الامم المقهورة الاخرى التي كانت تتعرض لخطر الإبادة .

ودشن ميثاق الامم المتحدة قيام منظمة عالمية جعلت من صيانة السلم والتقدم

ومبدأ المساواة مع وجود الاختلاف في النظم حجر الزاوية بالنسبة لها .

ويتوقع الرأي العام العالمي من الدورة الاربعين للجمعية العامة التي تقف

على اعتاب العقد الخامس لمنظمتنا ان تكتب فصلا دائما ومبدعا في سجلات العالم الحديث .

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس ان اتقدم بخالص التهنية على انتخابكم لمنصبكم

السامي . واحيي في شخصكم شعب اسبانيا .



هل سنكون آخر جيل يكفل استمرار الحياة على الارض ؟ ليس هذا السؤال من قبيل استخدام البلاغة . فقد دخلت البشرية العصر النووي منذ اربعين عاما مضت . وهي تواجه اليوم خطر نقل سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وما من أحد في وسعه ان يعرف إلام سينتهي بنا هذا المسار .

وعلى النقيض من القرارات الملزمة ومن المبدأ المعترف به عالميا وهو أن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للإنسانية ، بدأت منذ ايام قليلة مضت وقبل افتتاح هذه الدورة تجربة اطلاق اسلحة مضادة للتوابع ضد اهداف من الكون . وهذا مثال خطير لذلك التضارب بين الأقوال التي تتحدث عن السلام والافعال التي تهدده .

وقد اقترحت بولندا فعلا في عدة مناسبات ان تلجأ الجمعية العامة الى خبرة وضمير العلماء ، وكان من نتيجة ذلك ان أوصت الجمعية العامة وبمبادرة منا أيضا في الدورة السابعة عشرة في عام ١٩٦٢ بإعداد تقرير يتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على نزع السلاح . وفي الدورة الحادية والعشرين في عام ١٩٦٦ ، قدمت بولندا تقريرا يتناول الآثار المترتبة على احتمال استخدام الاسلحة النووية . وفي الدورة الثالثة والعشرين في عام ١٩٦٨ ، بادرت بولندا بوضع تقرير يتناول الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية والآثار المترتبة على احتمال استخدامها .

ومن المستصوب الآن إعداد دراسة يجريها خبراء بارزون من جنسيات مختلفة تحث رعاية الأمين العام تتناول الآثار المختلفة المترتبة على عسكرة الفضاء الخارجي . وليس في نيتنا المبالغة في تبسيط الموضوع . فأبحاث الفضاء تسهم في تقدم مختلف فروع المعرفة وفي التقدم التكنولوجي . كما يسهم العلماء البولنديون بقدر ما يمكنهم في البحوث التي تجرى في اطار منظمة الفضاء . ولا يكمن الحل في التخلي عن أبحاث الفضاء ، وانما تظل المشكلة هي التأكد من ان تلك الأبحاث تخدم الأغراض السلمية وحدها وهذا ما يحقق صالح البشر .



وكجزء من الاحتفالات بالسنة الدولية للسلام التي اعلنتها الامم المتحدة سيعقد في وارسو مؤتمر للمثقفين دفاعا عن المستقبل السلمي للعالم . ونحن نتوقع ان يجمع هذا المؤتمر بين اشخاص بارزين في ميدان العلم والثقافة . وسيكون ضيوف بولندا موضع حفاوة بالغة كما أنهم سيلقون كل احترام هم جديرون به .

وقبل هذه الدورة دعوت شعب بلدى الى التعليق على القضايا التي يرى ان يطرحها الوفد البولندي على هذه الجمعية واشتت هذه المشاورات بما لا يدع مجالا للشك اجماع البولنديين فيما يتعلق بمطامحهم الى السلم الدائم والتعاون الدولي .

ولا يمكن ان تكون الرغبة في اقرار السلم حكرا على أحد ، ومع ذلك هناك امم اعطاها التاريخ المأموى حقا معنويا خاصا والتزاما غير قابل للتصرف بان تنعش الذكريات وتحذر وتحث على التعقل ، وشعبنا احدى هذه الامم . وحتى يومنا هذا لم تندمل جراح الحرب العالمية الثانية تماما . وقد كتبت الي سيدة فقدت ابنها تقول " ان ما تعنيه الحرب اساسا هو اننا امهات لابناء يقتل احدهم الاخر " ونحن في بولندا نعي ذلك جيدا حيث يقع مكنتبي في مبنى حرق النازيون الهتلريون في طابقه السفلي ما يقرب من ٣ آلاف من سكان وارسو بعد قتلهم .

والرأى العام في بلدى يشجب التهديد الناجم عن سباق التسلح كما انه يرفض مسابرة الواقع في عالم يموت فيه الالاف جوعا كل يوم ويعاني فيه الملايين من الفقر المدقع .

ان مصير الاطفال في الكثير من البلدان يثير بصفة خاصة قلقا بالغا . كما ان بولندا ، وهي احد مؤسسي مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومن بين اول من نادوا بوضع مشروع اتفاقية لحقوق الطفل ، تؤيد بقوة تكثيف الجهود الرامية الى انقاذ الاطفال واحراز التقدم في ميدان الرعاية الصحية الاساسية بما في ذلك التحصين على الصعيد العالمي .

كما ان حالة البيئة الطبيعية تسترعي الاهتمام الشديد . ويشير الكثير من مواطني بلدى الى ان التلوث ينقل عبر حدود الدول دون حواجز أو تعريفات جمركية.

ومن ثم ينبغي اتخاذ اجراءات دولية مضادة اكثر فعالية على المعيدين العالمي والاقليمي . ويتحقق ذلك بقبول مبدأ عالمي يتمثل في التدفق المطلوب للخبرات والتراخيص والمعرفة ذات الصلة بحماية البيئة الطبيعية .

وقد تلقت رسائل ومقترحات اخرى مثيرة للاهتمام تتعلق بموضوع البيئة . وسوف ننقلها في حينها الى وكالات الامم المتحدة المتخصصة .

وتقع على رؤساء الدول والحكومات مسؤولية جسيمة تجاه مصير الامم والسلم في العالم . وكلما ازدادت سرعة تطوير التكنولوجيا العسكرية الحديثة وتضاءل الوقت الذي ينبغي خلاله اتخاذ القرار النهائي تتضاعف هذه المسؤولية . ونحن واثقون ان هذه المشكلة البالغة الأهمية ستحظى بما تستحقه من عناية في عمل الامم المتحدة .

وشمة اجتماع من المقرر عقده في غضون الاسابيع القليلة القادمة بين زعمي أكبر دولتين في العالم وهما الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيياتي ورئيس الولايات المتحدة الامريكية . ويحدو الجميع الأمل في ان يعالج هذا الاجتماع قضايا الامن الرئيسية وان تلوح فرص لوقف سباق التسلح . واسى تحقيق ذلك قائمة بالفعل . بل انها ازدادت رسوخا نتيجة للمبادرات السوفيياتية الجديدة الخلاقة وفي مقدمتها إعلان وقف جميع التفجيرات النووية من جانب واحد والمقترحات الداعية الى التعاون الدولي في الاستخدام السلمى للغذاء الخارجى في ظل ظروف عدم عسكريته . وتحظى هذه المبادرات بكامل التأييد من بولندا . ونحن نرى ان جميع الدول تستطيع وينبغي لها ان تسهم في تدعيم السلم والامن الدوليين وفي تعزيز الوعي بأهوال الحرب النووية وما يمكن ان يترتب عليها من عواقب على الصعيد العالمي .

ان بولندا البلد الذى ابتدع خطة راباكي الشهيرة ، والذى يسعى بنشاط وبمؤورة دائية من اجل ايجاد سبل اقامة حوار واقعي ، ستتقدم في الوقت المحيح بمقترحات تخدم المصالح السلمية لكل شعوب اوروبا .

ان مفهوم المناطق الاقليمية الخالية من الاسلحة النووية الذى يسرى بالفعل في امريكا اللاتينية ونية انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في المحيط الهادئ



ان مشكلة الديون الدولية اصحت محط اهتمام شديد . وقد وصل الاقتصاد العالمي الى مرحلة جديدة من حيث نوعية المشاكل ويمكن وصف الوضع في بعض البلدان النامية بأنه شكل من اشكال الاستعمار المالي الجديد . ومن ثم يلوح خطر حقيقي يهدد باستمرار تدهور اقتمار الكثير من البلدان ولاسيما البلدان النامية .

ان الاجتماع الاخير الذى عقد في هافانا بشأن ديون بلدان أمريكا اللاتينية أشار اهتماما كبيرا . فالمشاكل التي تم تناولها هناك جديرة بأن نوليها اهتمامنا . وهي كذلك مصادر قلق لمناطق أخرى .

لذا ، تقتضي مشكلة الدين العالمي أن توليها الأمم المتحدة مزيدا من الاهتمام . وفي رأى حكومة بولندا ، مما هو من المرغوب فيه أن ننشئ ، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، مركزا دوليا للبحوث المتعلقة بالديون والتنمية . ويمكن أن يشارك في أعمال المركز - بالإضافة إلى الخبراء البارزين - ممثلون عن الحكومات المعنية مباشرة . ويمكن في حالة قبول هذا الاقتراح عقد اجتماع تنظيمي للمركز في عاصمة بولندا السابقة وهي مدينة كراكو القديمة . ومنذ أربعة قرون مضت التحق بجامعة هذه المدينة ، وهي من أقدم جامعات أوروبا ، نيكولاس كوبرنيكوس ، الذى لم يكن رائدا في علم الفلك الحديث فحسب ، إنما كان أيضا - وهذا ليس معروفا بنفس القدر - مؤلفا لأول رسالة حديثة في النقد والمال .

وبالنسبة لنا في بولندا ، تجسد الذكرى الأربعون لتأسيس الأمم المتحدة انقازنا من الهلاك . وحتى هذا اليوم لم يتوقف الشعب البولندي عن القتال قط ولو ليوم واحد . كما أنه لم يدنس نفسه مطلقا بحكومة متواطئة . ونحن ندين بخلصنا لبطولة الجندي البولندي على جميع جبهات القتال . لكننا ندين بخلصنا في المقام الأول إلى انتصار تآلف القوى المناهضة للفاشية العظيم الذى كان له أثره في تلك الفترة وإلى الاتحاد السوفياتي الذى يتمثل الثمن الذى دفعه لتحرير بولندا في قبور ٦٠٠ ألف جندي من جنوده خروا صرعى على ترابنا .

وعند توقيع ميثاق الأمم المتحدة ، حالت عقبات ذات طبيعة رسمية دون اشتراك ممثلي بلادى ؛ وكان هناك مقعد واحد شاغر ، المقعد الذى كان يحمل اللافتة المكتوب عليها اسم "بولندا" . إلا أننا كنا هناك منذ ذلك الحين . إذ بدأ عازف البيانو العبقري آرثر روبينشتين ، الذى دعاه المنظمون لتشريف هذه المناسبة الخالدة ، بما له من موهبة ، عزفه بالنشيد الوطني البولندي الذى وضع منذ ٢٠٠ عام مضت ، والذى يرد في كلماته الافتتاحية ما يلي : " لن تسقط بولندا ما دمنا على قيد الحياة " .

ولم يتنكر بلدى قط في أى وقت من الاوقات لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . وما فتىء في صدارة المتطوعين من أجل السلم . ولم تال بولندا جهدا حتى في أحلك لحظاتها للاسهام قدر امكانياتها في تعزيز التفاهم والتعاون . لهذا كان تخويل بولندا مرارا ولاية دولية قوامها الثقة له ما يبرره . فالان يخدم باخلاص ما يربو على ١٧ الف بولندى الامم المتحدة في مختلف عمليات السلم التي تقوم بها . ففي هذه اللحظة التي أتكلم فيها يقوم جنود بولنديون بمهمة شرفتهم بها الامم المتحدة في الشرق الاوسط .

أود الآن أن أقول بضع كلمات عن بولندا كما هي اليوم . واتوجه بكلامي الى الموجودين هنا من ممثلي دول عديدة استجابت للمعويات التي تواجهها بروح من التفهم وسلمت بأن المشاكل البولندية يجب أن يحلها البولنديون أنفسهم دون تدخل خارجي . وانني أعرب لتلك الامم والحكومات عن خالص تقديري .

اسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة كي أتوجه بالكلام الى الذين يستمرون بدافع من التحيز والتظليل في تجاهل الحقائق الواضحة عن طريق مرآة مشوهة .

نعم ، لقد مررنا بوقت عصيب حقا ، الا أنه يسود بيننا الآن واقعية سياسية واحساس بالمسؤولية ازاء مصير أمتنا . وكذلك صاد احساس بأن استقرار بولندا عامل بالغ الأهمية بالنسبة للسلم في أوروبا . وان العزلة التي تعرضت لها بولندا في عدة عوامس هي من بين الأخطاء الفادحة التي تتكرر في التاريخ وتلقي بظلال قاتمة على صفحاته .

ان الحق في الحكم يفتصبه عادة الذين يودون أن يسود القانون والنظام في أوطانهم ، في حين يؤيدون الغرض والاضطراب في بولندا . وان التقاعس ، لعدة عقود ، عن ادانة نظام جنوب افريقيا ، وتأييد النظم الاجرامية الأخرى ، وشن حرب غير معلنة ضد نيكاراغوا تجاهلا لاحتجاجات العديد من البلدان - كل هذه "المؤهلات" لا تعطي الحق في اصدار أحكام معنوية أو القاء محاضرات تعليمية . انني لم أت الى هنا كي أصف أسلوب عملنا بأنه مدعاة للاعجاب . فلا يمكن أن يفهم بولندا المعاصرة الا الذين

يحاولون أن يحملوا أنفسهم مشقة تعلم شيء ما عن تاريخها و عما تعرضت له من تقلبات معقدة لم يسبق لها مثيل . كما أن شعبي الذي حرم لحقبة طويلة من الزمن من حقه في إقامة دولة ، والذي عانى من الفقر والتخلف الاقتصادي ومزقتة الحروب وعمليات الغزو ، قد دفعه الاحتلال النازي الى حافة الاندثار البيولوجي والمادي . لقد كانت الخسارة التي لحقت بـشروتنا الوطنية ابان الحرب أكبر بـ ٢٥ مرة من خسارة فرنسا وأكبر بـ ٤٧ مرة من خسارة بريطانيا العظمى ناهيك عن الولايات المتحدة الأمريكية .

فعلى الرغم من هذه الظروف المعوقة التي لا يمكن تصورها ، أنجزت بولندا ، في فترة قصيرة من الناحية التاريخية ، مهام ضخمة في ميدان التعمير ، وأحرزت تقدما حضاريا هائلا . فلقد أرست الدولة البولندية الاشتراكية جذورها في حياة شعبنا وأصبحت العدالة الاجتماعية حجر الزاوية في النظام المعمول به في بلدي . كما أن القانون يساوي بين الجميع ، كذلك تحترم احتراماً تاماً الضمانات التي يكفلها الدستور لحماية حرية العبادة وتعدد وجهات النظر الفلسفية . كما أن داء البطالة لا وجود له بيننا . ولدينا نظام شامل للضمان الاجتماعي ، والتعليم بالمجان على جميع المستويات ، ولدينا أيضاً مستويات عالية للتعليم مساوية لتلك الموجودة في أكثر البلدان تقدماً . كما تهيأ لشقاقتنا الوطنية التربة الظروف اللازمة للتطور مع ضمان أن يتمتع بها الجميع . والمنجزات الكبرى التي أحرزتها هذه الثقافة معروفة لأمة عدة - لقد تشاطر البولنديون عدة قرون مع الآخرين أفضل ما قدموه في ميدان العلوم والفنون . كما أنهم استقوا عدة قرون أيضاً من التراث البشري ، وسنظل منفتحين اليوم وغداً لكل شيء خلاق وذو قيمة بحق في أقطار وثقافات العصر الحديث .

لقد أعطى الماضي لبلدي نصيبه من عدم اليقين والازمات والمرارة ، لكن بالتأكيد لا يوجد بلد في العالم تتوحد فيه وجهات النظر بشأن كل الأمور . اننا لا نلتصم المديح هنا ، كما اننا لا نعتزم أن نلوم أحداً على أخطائنا . ونحن لا نخفي ما نلاقه من صعب سواء عن شعبنا أو عن المجتمع الدولي . لكننا نرفض استخدام بولندا لغايات استغلالية أو لحملات دعائية فارغة ونرفض كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لبلادنا . بوصفها ممارسات تتعارض مع ميثاق منظماتنا وممارسات تنتهك كرامة شعبنا .

لقد انتهت أسوأ صعوباتنا ، ونحن نمضي قدما تدريجيا وبروح من المشابرة ، ونوسع فيما بيننا قاعدة الوفاق الوطني ، وبذلك يتسع نطاق التأييد الشعبي المقدم لسياسات الدولة .

إننا ندعم الديمقراطية الاشتراكية ، ونحاول أن نعمل الى حلول أصيلة ، كما نحاول التأكد من أنها تتفق مع القيم العالمية . وفي الوقت نفسه هناك سجل من الخبرة التاريخية لشعبنا وواقع أرضنا .

إن بولندا تمتلك امكانيات فكرية كبيرة ، وثروة صناعية واسعة ، وقدر كبير من الموارد الطبيعية . ونحن نخطط ونضع برامجنا على امد طويل الاجل . كما نحسن بصد اصلاح الادارة الصناعية ونظمها ، وكذلك نظام أداء الاقتصاد والدولة . ونحن نعتد على زيادة الفعالية ، وعلى التقدم العلمي والتكنولوجي وعلى أخذ زمام المبادرة .

هذا هو الطريق الذي نسلكه جنباً الى جنب مع المجتمع الاشتراكي بأسره . وبالمثل ، فإننا نود أن نقيم علاقات طيبة مع البلدان الأخرى ، وأن نوسع التعاون الذي يعود بالفائدة على جميع هذه البلدان . وسوف نظل شركاء ذوي نية حسنة في المجتمع الدولي .

إن بولندا لا تهدد أحداً ، ومن المنطقي أن نتوقع ألا يهددها أحد . وبلادنا قد نهضت من الانقراض بفضل الجهد الشاق الذي يبذله الشعب العامل . ولقد كفلنا له مكاناً لائقاً في أسرة الأمم مع ضمانات بالاستقلال والسلامة الإقليمية في دولة ذات سيادة . هذه مكاسب لا يمكن لامة متعقلة أن تبدها .

إننا ننظر الى ماضينا بحزن ونتطلع الى مستقبلنا بثقة .

ويشرفني أن أعرب باسم جمهورية بولندا الشعبية عن خالص التقدير للشعوب والدول والحكومات الممثلة في هذه الجمعية العامة .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أود

أن أشكر رئيس وزراء جمهورية بولندا الشعبية على خطابه الهام الذي ألقاه لتوه .

اصطحب السيد ياروزلسكي ، رئيس وزراء جمهورية بولندا الشعبية من قاعة

الجمعية العامة .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (تكلم بالالمانية)

وقدم الوفد نفا بالانكليزية : اسحوا لي باىء ذي بدء ان اوكد للمسيك شعبا وحكومة على التضامن الاكيد للجمهورية الديمقراطية الالمانية معها . ان اول امدادات الاغاثة للشعب الراح تحت اثار الزلازل وصلت الى مدينة مكسيكو من عندنا . وكما اوصى قرار الجمعية العامة ذو الصلة ، سوف تستمر بلادي في مد العون لتخفيف الاثار المساوية الناجمة عن هذه الكارثة .

سيدي الرئيس ، ارجو ان تقبلوا تهاني الحارة على انتخابكم ، واطمنى لكم وللأمين العام التوفيق في اعمالكم . واتوجه بالشكر للسيد بول لوساكا ، رئيس الدورة التاسعة والثلاثين ، على عمله الحكيم .

من السليم اليوم بل من الضروري ان اعيد الى الازهان في هذه الدورة التي نحتفل فيها بذكرى تاسيس الامم المتحدة ، انه منذ ٤٠ عاما ، تحالفت الدول والشعوب في ائتلاف مناهض لهتلر وانتهت الحرب العالمية الثانية بانتصارها على قوى الفاشية . وقد تأسى ذلك الانتصار لان الذين انضموا الى الائتلاف صمموا على مقاومة الخطر الذي كان يهدد حضارة العالم .

وتحت تاثير اكثر الحروب تخريبا ، اصبحت تلك الدول منظمة الامم المتحدة . ومنذ ذلك الحين ، ظل المفهوم الاعلى لميثاق الامم المتحدة سائدا وهو "انقاذ الاجيال المتعاقبة من ويلات الحرب" .

ان التطورات الدولية الراهنة تتعلق الى حد كبير بهذا النداء ، لان مخاطرة الحرب منذ عام ١٩٤٥ لم تكن تهدد البشرية مثلما تفعل في يومنا هذا . وبهذا المنظور ، تتطلع الشعوب الى الامم المتحدة بتطلعات لها ما يبررها . ان قدرات المنظمة على تشكيل ائتلاف جديد للسلام مناهض للحرب قد اصبحت اكثر بكثير مما كانت عليه منذ ٤٠ عاما وهذا يقتضي بطبيعة الحال ان يتحد كل اعضائها في تفكير واحد .

لقد اكد من جديد اريك هونيكر ، الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في المانيا ورئيس مجلس الدولة بالنيابة عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية :

"إن السلام الذي تم الفوز به في نهاية الحرب العالمية الثانية على حساب أفدح الخسائر في الأرواح هو المثل الأعلى الذي يهني سيامة حكومتي ، وهو الشغل الشاغل لكل مواطن ...

"لقد عملنا من أجل السلم على نطاق واسع حتى يومنا هذا ، ولن نتوانى في المعنى وراء حلول عملية عن طريق التعاون الدولي لمواجهة تلك المشكلات التي يعتمد عليها السلم الآمن\* " .

إن الدول الأوروبية تعلم من خلال خبرتها المريرة أن أمنها يرتبط دائما برباط لا ينفصم بأمن الحدود . والشئ نفسه ينطبق اليوم . فاحترام الحقائق السياسية والاقليمية أمر أساسي للعيش معا في سلام . ومن ثم كان التركيز الذي تضعه الجمهورية الديمقراطية الالمانية على هذه المعرفة الالزامية التي تضمنها البيان المشترك الذي صدر في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ في موسكو على إثر الاجتماع المعقود بين اريك هونيكسر ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في المانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية وهلموت كول مستشار جمهورية المانيا الاتحادية .

وتماشيا مع مبادئ الأمم المتحدة ، تشير هذه الوثيقة الى أن حرمة الحدود واحترام السلامة الاقليمية وسيادة جميع الدول الأوروبية في حدودها الراهنة ، كل ذلك يشكل شرطا أساسيا للسلم . إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تتمسك بهذه المبادئ ومن ثم فانها تبذل قصارى جهدها كي لا تندلع حرب على الاراضي الالمانية بل كي يعمها السلام .

---

\* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد الكواري (قطر) .

إن أربعة عقود من التطورات التي حدثت عقب الحرب قد أثبتت أن الاعتراف التام بوجود دولتين المانيتين ذواتي سيادة مستقلتين احدهما عن الأخرى ، وبقياس علاقات طبيعية بينهما تقوم على أساس القانون الدولي يشكّل حجر الزاوية للسلام في أوروبا .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد تقييم الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلّق بتعزيز فعالية ومسؤولية المنظمة العالمية على أساس ميثاقها .

وهي تتطلع مثله الى اجابة على سؤال كيف يمكن البناء باكبر قدر من الفعالية على منجزات الامم المتحدة وعلى مقاصد ومبادئ ميثاقها ، ومن ثم كيف نستخدم كل فعالية المنظمة من أجل تجنب خطر كارثة نووية ، ونستفيد من الامكانيات الفنية لعالم يسوده السلام .

إن حيوية وجدوى الميثاق ، الذي يمثل حجر زاوية هامة في عملية اضاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، قد صمدتا أمام الزمن . وهناك قيمة عظيمة للمبدأ الاسمي لهذه المنظمة العالمية وهو مبدأ المساواة في السيادة لجميع اعضائها ، فهم رغم تفاوتهم في الحجم أو عدد السكان أو النظام السياسي متساوون في الحقوق والواجبات . ويشارك اعضاؤها بصورة متساوية في المسؤولية الضخمة عن الحفاظ على السلم . ولهم حق متساو في بناء مستقبلهم تحت جناحها الواقفي .

وهذا يصدق في الاوقات التي تتمف بعلاقات دولية غير متوترة ، وخاصة اذا دعت حالة من التوتُّر أو حتى حالة بالغة الخطورة الى اتخاذ اجراء حكيم ومتوقع بواسطة جميع الدول .

وتعني المساواة في السيادة لجميع الدول الامن المتكافئ للجميع ، وعدم السعي في بلوغ التفوق العسكري والسيطرة ، كما تعني حقًا متساويا في السلام وحقًا متساويا في الحياة .

ويقتضي الحق في السلام ، قبل كل شيء ، تحركات عملية لمنع نشوب حرب نووية والتخلي عن النظريات التي تقول بأن هذه الحرب يمكن خوضها وتحقيق النصر فيها ، والتي تحث على تدابير الاستعداد لها .

ويتطلب الحق في الحياة التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وللطاقة النووية ، بدلا من التعجيل بسباق التسلح أو اضاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي .

إن المبادرتين الاخيرتين المتخذتين من جانب الاتحاد السوفياتي والمتعلقتين بالتعاون الدولي في مجال الاستغلال السلمي للفضاء في ظل ظروف عدم عسكريته ، وبوقف

التفجيرات النووية ، هما خطوتان يحتذى بهما وتبعثان على التشجيع . إن خطط "حرب الكواكب" وعسكرة الفضاء كما شرع فيها مؤخرا بتجربة سلاح مضاد للتوابع الاصطناعية أطلق ضد هدف في الفضاء ، قد واجهها مفهوم "سلم الكواكب" . وتنفيذ الخطة الاخيرة يمكن أن يوحد جهود الدول من أجل الاستغلال السلمي للفضاء واستخدام تكنولوجيات الفضاء لصالح جميع الشعوب .

ويظل هدفنا هو السلام على الارض وفي الفضاء . إننا نسعى الى تحقيقه بـدأب . ولا يمكن ولا ينبغي أن تكون القضية هي تنظيم المنافسة في التسلح على الارض وفي الفضاء بل وضع نهاية لها .

وفي الحالات التي لم يبدأ فيها بعد سباق التسلح ينبغي عدم السماح بحدوثه ، وإذا وجد بالفعل مخزون ضخم من الاسلحة يجب عكس الاتجاه اللولبي للتسلح بصورة قوية . تلك هي الكيفية التي ترى بها الجمهورية الديمقراطية الالمانية الهدف والغاية من المفاوضات السوفياتية - الامريكية حول الاسلحة النووية واسلحة الفضاء . وترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالعدد الكبير من التعهدات الانفرادية للاتحاد السوفياتي وهي تؤيد هذا العدد الكبير من التعهدات التي تهدف الى وقف سباق التسلح وتيسير الانتقال الى عملية نزع السلاح النووي . وتؤكد تلك التعهدات بصورة واضحة رغبة الاتحاد السوفياتي في الاسهام في نجاح محادثات جنيف . وتتوقع الشعوب أن يتخذ الجانب الآخر موقفاً بنّاءاً مماثلاً .

ومنذ أسابيع قليلة مضت شهدنا الذكرى الاربعين لليوم الذي استخدمت فيه لأول مرة قنبلتان ذريتان لتدمير مدينتي يابانيتين وسكانهما . ويعتبر هذا التاريخ واحداً من أهلك الفصول وأشدها سواداً في تاريخ الحضارة البشرية .

وفي عصرنا هذا ، الذي يتناقض فيه بصورة متزايدة عدد الافراد الذين يدركون أهوال الحرب من واقع تجربتهم الخاصة ، ينبغي أن تظل ذكرى هذا اليوم ، ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٥ ، حية في أذهاننا وأن تذكّرنا جميعاً بأن نضاعف جهودنا حتى نتجنب حدوث كارثة نووية عالمية . وكل دولة دون استثناء يمكن وينبغي أن تقوم بدورها .

إننا نؤكد مرة أخرى المطلب الخاص بتمهيد الطريق من أجل إنهاء سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وذلك من خلال ما يلي : أولا ، تعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالألا تكون البادئة في استخدام الاسلحة النووية ، مثل ما قام به الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية فعلا ؛ وثانيا ، تجميد الترسانات النووية الحالية ؛ وثالثا ، الحظر الفوري الشامل والعام لتجارب الاسلحة النووية .

إن المبادرة السوفياتية لنبذ جميع التفجيرات النووية من جانب واحد ، ولمد الموعد النهائي للوقف المؤقت الى ما بعد أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، تنطوي على آمال وآفاق جديدة للشعوب ، بشرط أن تنضم اليها الولايات المتحدة الامريكية . ورفض ذلك الموعد للتحرك السوفياتي السلمي ينبغي ألا يكون هو أيضا الكلمة الاخيرة للولايات المتحدة الامريكية .

وفي مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، ينبغي أن تبدأ المفاوضات دون تأخير ، وهي المفاوضات الخاصة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومنع نشوب حرب نووية والحظر الشامل والعام لتجارب الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، أما المفاوضات التي تتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية ، والتي استمرت حتى الان لما يزيد على ثلاثة عشر عاما ، فيجب أن تختتم بنجاح ، نظرا لان الاسلحة الكيميائية هي أحد الوسائل خطيرة للتدمير الشامل بعد الاسلحة النووية . وتود الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن ترى تلك الاسلحة وقد تم حظرها في جميع أنحاء العالم . ويمكن أن تعجل الاتفاقات الاقليمية بهذه العملية . والاقتراحات المتعلقة بمثل هذا الاتفاق الاقليمي ، التي قدمتها حكومتا الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، نابعة من نيتهما الرامية الى الوفاء بمسؤوليتهما تجاه السلم وتخفيف حدة التوترات في أوروبا الوسطى ، وتلبية الممالح الامنية الخاصة لهما ولجميع الشعوب الاوروبية عن طريق الاسهام المشترك في الحد من

الاسلحة ونزع السلاح . وتمثّل الاستجابة التي لقيتها هذه المبادرة حتى الآن تشجيعاً على المضي في هذا السبيل مما يعزّز الثقة والامن .

وهذا النهج يوجّه أيضاً الجمهورية الديمقراطية الالمانية فيما يتعلّق بمواصلة العملية التي بدأت في مؤتمر هلسنكي للامن والتعاون في أوروبا ، وهو ما أصبح أمراً لا غنى عنه خاصة اليوم .

وتؤيّد الجمهورية الديمقراطية الالمانية تأييداً تاماً إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في البلقان وفي أوروبا الشمالية . وتجدد الاعراب عن استعدادها المسجّل فيما يتعلّق بالمبادرة السويدية بشأن اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية الميدانية في أوروبا الوسطى ، لجعل أراضيها بأكملها متاحة لادراجها في تلك المنطقة .

ويؤيّد بلدي تمام التأييد الجهود المبذولة من أجل تعزيز الامن في مناطق أخرى من العالم عن طريق اتخاذ تدابير فعّالة للحد من الانشطة العسكرية وتعزيز نزع السلاح . وينطبق هذا بوجه خاص على الجهود التي تبذل منذ عدّة سنوات لعقد مؤتمر دولي بشأن تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم . ولذلك نرحّب بالاتفاق الذي توصلت اليه مؤخراً دول منطقة جنوب المحيط الهادئ على اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في تلك المنطقة بوصف ذلك تعبيراً عن الجهود المبذولة لخلق عالم يخلو من الاسلحة النووية .

ويتضح بصورة متزايدة أن الأسلحة المتطورة هي العقبة الرئيسية التي تعوق كفاءة الضمانات الاجتماعية وتحقيق التقدم الاقتصادي . والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية واضحة جليّة .

ونحن نعزف أنه بينما يقترب الانفاق العالمي على التسلح من عتبة الالف بليون دولار يتعرّض قرابة نصف الأطفال في كثير من البلدان النامية للموت قبل الوصول إلى سن الخامسة بسبب سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية . ويكفي جزء زهيد من الانفاق العسكري في العالم لبلوغ هدف "الصحة للجميع" .

ولتسبحوا لي أن أذكّر بأن منظمة الصحة العالمية كانت قد وجّهت في ١٩٧٤ نداء لتنفيذ حملة دولية لتحصين جميع أطفال العالم بحلول عام ١٩٩٠ . وتقدّم الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي يعدّ التلقيح فيها جزءاً من برامج الرعاية الطبية الأساسية ، مساعدة كبيرة لعدد لا بأس به من البلدان النامية من أجل تنفيذ برامجها وغيرها من التدابير ذات الصلة في هذا المجال .

وتغدو العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على المساواة في الحقوق ذات أهمية متزايدة في الحفاظ على السلم الدولي . وهي لا يمكن أن تزدهر إلا في ظل مساواة في السيادة . ولذلك تقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية في تضامن إلى جانب البلدان النامية .

وتعاني بلدان نامية كثيرة من الأثر الخطير لازمة النقدية والمالية المستمرة في العالم الرأسمالي التي ترجع إلى سياسة رفع أسعار الفائدة وتحويل رأس المال إلى تمويل الانفاق على الأسلحة المتطورة . ونحن نوافق على الاقتراح المقدم من دول عدم الانحياز بعقد مؤتمر دولي بشأن النقد والتمويل في إطار الأمم المتحدة يشترك فيه الجميع .

وتواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، إيماننا منها بالمبادئ التي توجّه سياستها الخارجية ، اتخاذ موقف التضامن والدعم الكاملين تجاه البلدان النامية . ففي ١٩٨٤ ، وصلت مساعدتها إلى زهاء بليون مارك أي ما يعادل ٠,٨٢ في

المائة من الدخل القومي لهذا العام وبما يمثّل زيادة قدرها ٩,٥ في المائة على السنة السابقة .

ولا يمكن تصوّر السلم والأمن دون تحقُّق التحرُّر الوطني والاجتماعي للشعوب . وقد التحقت الدول والشعوب المتحرِّرة بالركب الواسع للمكافحين من أجل السلم ونزع السلاح والتقدُّم الاجتماعي كما يتضح ذلك بصفة خاصة من "اعلان دلهي" ، الذي يطالب بالحيلولة دون نشوب حرب نووية وبالعودة الى الانفراج .

وتدين الجمهورية الديمقراطية الالمانية أشد ادانة الارهاب الصادر عن الدولة الذي يمارسه نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي صعد خلال الاسابيع القليلة الماضية بصورة خطيرة القمع العنيف في الداخل واستخدام القوّة في الخارج . ونحن نوّيد توقيع عقوبات فعلية تساعد على كفالة احترام حقوق الانسان في جنوب افريقيا . فالعقوبات الزائفة لا تغيّر أي شيء ، إذ أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ؛ بل يتعيّن الفاؤه تماما . وتؤكّد الجمهورية الديمقراطية الالمانية من جديد تضامنها التام مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومع جميع الوطنيين في جنوب افريقيا وناميبيا . وتدين بقوة استمرار جنوب افريقيا في سياستها العدوانية ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

وتطالب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بمنح الاستقلال لناميبيا على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، بما فيها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وثمة حاجة ماسّة الى اقرار تسوية سلمية في أمريكا الوسطى حيث تتفاقم الحالة على إثر سياسات التهديد والابتزاز العسكري والاقتصادي . ولا يمكن تحقيق أيّة تسوية إلّا إذا كان هناك احترام دقيق لحقوق الشعوب في تقرير المصير والسيادة ولمبادئ عدم التدخل ، وفوق كل شيء ، عدم جواز التهديد باستخدام القوّة أو استخدامها . وتؤيّد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا والسياسة التي تنتهجها نيكاراغوا والتي تستهدف تحقيق تسوية سلمية للصراع .

ونحن نعرب عن تعاطفنا مع قبرص وتأييدنا لها في نضالها العادل من أجل نيل الاستقلال الوطني والتوكل الى حل سلمي عادل ودائم للمشكلة القبرصية على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وتشير الحالة الخطرة المستمرة في الشرق الاوسط قلقا بالغا . ولا يمكن التوكل الى سلم عادل ودائم في هذه المنطقة إلا بالانسحاب الكامل للقوات المسلحة الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحق الوطني المشروع للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة خاصة به ، وضمان سيادة جميع الدول المعنية وأمنها .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية عقد مؤتمر دولي عن الشرق الاوسط تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الالمانية من جديد تضامنها مع جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي تسعى الى تسوية للمشاكل القائمة عن طريق التفاوض . ويقتضي أمن تلك المنطقة الوقف النهائي للتدخل في الشؤون الداخلية وإنهاء الحرب غير المعلنة التي تشنها القوى الامبريالية الرجعية .

وتتابع بلادي بمشاعر التعاطف الجهود التي تبذلها دول الهند الصينية من أجل احلال السلم والاستقرار الدائمين في جنوب شرقي آسيا يقومان على الحوار والتعاون . وتتسم التدابير السياسية والعسكرية التي اتفق عليها في آب/اغسطس الماضي وزراء خارجية بلدان الهند الصينية بأهمية بعيدة المدى .

وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن مطلب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بانسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية يعد في آن معا مطلباً مبرراً وشرطاً أساسياً مهماً للتسوية السلمية لقضايا النزاع في شبه جزيرة كوريا وللتوحيد السلمي لكوريا دون التدخل الخارجي . وإن القرار ذا الصلة الذي اتخذ هنا

منذ عشر سنوات مضت ، والذي كانت الجمهورية الديمقراطية الالمانية من بين مقدميه ،  
ليوفر أساسا واقعيا ولايزال صالحا .

إن الحفاظ على السلم هو أهم الواجبات في عصرنا الحالي كما تبرهن على ذلك  
التوترات والصراعات المتزايدة في مختلف مناطق العالم . ومن ثمّ تؤيد الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية تأييدا حارا توصية الامم المتحدة باعلان سنة ١٩٨٦ " السنة  
الدولية للسلم" .

وإنها ترى مثلها مثل غيرها من البلدان ، أن الاتجاهات الباعثة على الانزعاج  
في العلاقات الدولية يمكن عكسها شريطة أن يسود الحس السليم والواقعية في العالم  
أجمع . وعندما يقوم جميع أنصار السلام معا بعمل حاسم ، سيتسنى ايجاد سبل للحد من  
الأسلحة ونزع السلاح ؛ وسيعزز الحوار السياسي بين الدول ذات النظم الاجتماعية  
المختلفة الثقة التي لا غنى عنها فيما بين الدول ؛ وسيغدو من المتاح اجراء مفاوضات  
وتسويات جدية ؛ وسيتم في نهاية المطاف نطاق التفاهم والتعاون المتبادلين بحيث  
لن يتركجا مجالا للمواجهة وانتاج الاسلحة .

ومثل هذا الاجراء يمكن أن يكون بمثابة تحية واجبة نقدمها لذكرى ما يزيد على خمسين مليوناً من البشر لقوا حتفهم في الحرب العالمية الأخيرة .

واليوم فإن الأمم المتحدة تواجه قرارات لها آثار بعيدة المدى ، تتجاوز عام ٢٠٠٠ . ولم يحدث من قبل في التاريخ أن حملت الأجيال الحية مثل هذه المسؤوليات الجسيمة تجاه الأجيال المقبلة . فإما أن يختار الجنس البشري التحرك بخطى حثيثة نحو تدمير ذاته ، أو أن يقضى على مخزون منظومات الأسلحة التي تزداد قوتها التدميرية يوماً بعد يوم ، وأن يزيل ترسانات الموت .

إن تجارب الماضي وتحديات الحاضر تقتضي ، لصالح الحياة على وجه الأرض ، الحفاظ تماماً على المنجزات التي تحققت بشق الأنفس ، والبناء عليها شيئاً فشيئاً . فلنوحّد صفوفنا لمكافحة الحرب قبل أن تتكلم الأسلحة . إن العيد الأربعين للأمم المتحدة لمناسبة طيبة تجدد فيها الجمهورية الديمقراطية الألمانية رسمياً التزامها بأهداف هذا المحفل العالمي للسلام .

السيد رابيتافيكيا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الظروف

المهنية والمصالح المشتركة هيأت لي فرصة طيبة لأن أتعرف منذ سنوات طويلة على السفير دي بينيس . لذا يسعدني سعادة خاصة أن أنقل إليه التهاني القلبية لحكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الأربعين . وإنني لعلى يقين من أن خبرته الثرية بالشؤون الدولية ، وصفاته كسياسي ستكون عوناً لنا في تحقيق النجاح الذي ننشده لعملنا .

أمّا شقيقنا سعادة السفير بول لوساكا ، فإننا نجدد إعرابنا له عن اعتزازنا به وارتياحنا للطريقة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والثلاثين ، باقتدار وفعالية ووقار .

كما أننا نشيد بالأمين العام للمبادرات المتعددة التي اتخذت زمامها في خدمة قضية السلم ، وصالح البلدان الأقل حظاً بسبب طبيعتها أو لتدخل القدر .

أود أيضا ، نيابة عن وفدي ، أن أطلب من وفد المكسيك أن ينقل الى حكومته مشاعر التعاطف والتضامن ، ومواساتنا للأسر التي تعاني معاناة كبيرة نتيجة للزلازل الشديد الذي اجتاح المكسيك .

كثيرا ما يقال إن رؤية مؤسسي منظماتنا وموقفهم تجاه مستقبلنا الجماعي لا يختلفان أساسا عن رؤيتنا وموقفنا في هذا الشأن . لقد انطلقت فلسفتهم من فرضيتين منطقيتين : حكمة الامم ، والتقسام المتوازن للمسؤوليات في اعادة البناء المادي والمعنوي للعالم الذي كان غارقا في فوضى يعجز عنها الوصف بعد الدمار الذي خلفته الحرب والعقائد الفاشية والشمولية . وكان عليهم أن يعيدوا تشكيل العلاقات الدولية لصيانة ذلك السلم الذي تأتي بتضحيات هائلة ، وكفالة الانتعاش الاقتصادي ، والنهوض بالتقدم الاجتماعي للشعوب ، وضمان حقوق الانسان . وتتويجا لكل ذلك كان يتعيّن أن تكون هناك سلطة دولية تحرم على أن تكون أنشطة الامم التي تجريها تعزيزا لمقاصد الميثاق متوافقة ومتّسقة . وهكذا تحدّدت معالم عالم أفضل تشعر فيه جميع الشعوب بالامان ، وتلتزم فيه كل الدول بإيثار السعي الى تحقيق المصلحة المشتركة على النهوض بمصالحها الخاصة .

وبعد إرساء الحقائق ، وعلان القواعد ، وتحديد الاساليب ، بقي لنا أن نقوم بالبناء عليها . ولكن ، وبعد أربعين عاما ، مازلنا نتساءل عما اذا كانت رؤية آبائنا مثالية أكثر مما يجب ، وعمّا اذا كانت منظماتنا لاتزال مناسبة ، وعمّا اذا كنا قد فشلنا في تأدية الرسالة التي حملناها . إن المبادئ لاتزال صالحة ، ولكن الاولويات أعيد ترتيبها ، كما تغيّر تصوّر الاهداف في ضوء التطوّرات الايجابية والسلبية في الحالة الدولية . ورغم كل شيء فإن الميراث لم يتقلص أكثر مما يجسب ، وتقع علينا مسؤولية اجراء تقييم دوري يشكّل إطارا لمناقشاتنا عندما نحتفل بالذكرى الاربعين لانشاء منظماتنا .

إن هذه الذكرى تصادف الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي ساهم الجميع في صياغته ، ولاسيما

البلدان الاشتراكية والافريقية الآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية . ومنذ عام ١٩٦٠ حصلت أكثر من ٧٠ بلدا من بلداننا على السيادة أو استعادتها . وهكذا نجد أن مشاركتنا الكاملة في الحياة الدولية تبرزت بشكل مباشر أو غير مباشر باعتماد ذلك الاعلان الذي يمثّل تتويجا للنضال الذي خاضته القوى الديمقراطية ، وتعبيرا عن التضامن فيما بين الشعوب .

وقد يقول البعض إن إنهاء الاستعمار ، وهو عملية تاريخية حتمية ولا رجعة فيها ، كان سيتحقق حتى بغير وجود الأمم المتحدة . ولكن يكفي ، كيما نقتنع بعكس ذلك ، أن نعدد حالات تصفية الاستعمار التي تمتّ فيها بين الحربين العالميتين ، وأن نذكر بالاصرار الذي كنّا نستند به الى الميثاق أثناء نضالنا ضد الاستعمار . إن إنهاء الاستعمار هو بالتأكيد المجال الذي وفقت فيه الأمم المتحدة في القيام بدورها باعتبارها مركزا لتنسيق الجهود ، الى الحد الذي تراجعت فيه الشروط المسبقة والتردد والغموض أمام صوت العقل .

وكان من الممكن أن نقول نفس الشيء عن ناميبيا ، التي بشأنها علقت الاممال الكبار على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى العمل المشترك الذي يقوم به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا ولجنة ال ٢٤ الخاصة - ونحن نشيد بهم جميعا . لقد قمنا بتحديد العقبات التي تعترض سبيل استقلال ناميبيا ، وكلها ترجع الى نظام الحكم في بريتوريا : سواء كانت متمثلة في اصراره على الاستمرار في الاحتلال غير الشرعي لاقليم دولي ، أو في الربط السخيف بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا والتزام نظام غامب بان يعيد شيئا لا يملكه لاصحابه ، أو في استمرار ارتكاب أعمال العدوان على دول خط المواجهة ، أو في اقامة حكومة مؤقتة مزعومة ، أو السماح بشركات وطنية أو عبر وطنية باستنزاف موارد الاقليم .

لقد استنفدت جميع الوسائل المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وبُدىء في تنفيذ المادة ٤١ منه . لذا ، فقد حان الوقت لان نفكر جديا في فرض عقوبات ملزمة ، وتطبيق المادة ٤٢ ، إذا كنا نريد أن نرسخ سلطة المنظمة وأن نشبت

للرأي العام الدولي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي اعترف  
بأنها الممثل الشرعي الاصيل والوحيد للشعب الناميبي ، أقول ، إذا أردنا أن نشبث  
أننا راغبون في الوفاء بمسؤولياتنا وقادرون على ذلك .  
لقد كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن الآثار العكسية للعقوبات ، مع الإشارة  
الى أمثلة في التاريخ والى اعتبارات اقتصادية وانسانية . وريثما يتحقق الاستقلال  
الكامل ، فإن شعب ناميبيا على استعداد لبذل التضحيات شأنه في ذلك شأن كل شعب  
مناضل .

وسيكون من المخزى ان تضيع تلك التضحيات هباء وان يتمكن نظام بريتوريا مسن فرض الحل الذى يرضيه بسبب لا مبالتنا ومماثلة البعض منا والافتقار الى التضامن الحقيقي .

وهناك عملية اخرى لانهاء الاستعمار لم تتم في الصحراء الغربية . وقد اعترفت منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز بأن الامم المتحدة تستطيع ان تسهم في ايجاد آلية تسهل ممارسة الشعب الصحراوى لحقوقه المشروعة في السيادة ممارسة فعالة . ومن شأن اجراء مفاوضات مباشرة بين الجانبين وهما : المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ان يساعد على ازالة الخطر الذى يهدد السلم والاستقرار والامن في المنطقة .

واذا كان للامم المتحدة ان تفخر بما انجزته في مجال انهاء الاستعمار وان تلتزم بالاستمرار في ذلك العمل حتى يتم القضاء على ظاهرة الاستعمار قضاء مبرما ، فهل يمكن ان نقول نفس الشيء عن التنمية والقضاء على التفاوت الاقتصادى والاجتماعى القائم ؟ ان شبكة المؤسسات والمنظمات التي تعنى بالتعاون الدولى الاقتصادى والثقافى قد اصبحت اكثر اتساعا وتداخلا . وقد وافقنا ايضا بعد مفاوضات شاقة على ان نركز جهودنا على تحقيق التنمية الوطنية المتكاملة واعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين الدول واقامة الامن الاقتصادى العالمى . ولا يتعارض اى من هذه البنود مع اهداف ومبادئ الميثاق وخاصة التي ترد في الباب التامع منه . ومع ذلك ، فقد تراوحت النتائج حتى لا نقول انها كانت مخيبة للامال ويرجع ذلك اصلا الى التغيرات التي فرضتها الازمات المتتابة على اولوياتنا .

وهكذا ، لم تحظ فكرة الامن الاقتصادى العالمى التي كان من المنطقي ان تكون شاغلنا الاول دائما بتأييد البعض منا ، فهي تارة لم توضح جيدا ، وتارة اخرى كانت معقدة ومختلفا عليها ، واصبحت بحجج كثيرة تقتصر على بعض جوانبها التي اشرنا اليها من قبيل الحذر باعتبارها حالات الترابط بين المشكلات والامم ، الامر الذى يؤدي اما الى الافراط في التبعية او الى التعارض في المصالح ، والذى من المحتم ، اذا نظر

اليه من زاوية الانانية الفردية او الجماعية ، ان يتجسد في اختلال عام وتآكل تدريجي في التعاون الاقتصادي الدولي ، وهي ظاهرة ادت بدورها الى تهميش غالبية دول العالم وتخلفها وزيادة افقارها .

ولهذا فمن الطبيعي ان يستمر النضال الذي يخوضه العالم الثالث لعكس ذلك الاتجاه . وقد بدأ هذا النضال بمطالبتنا باقامة نظام اقتصادى دولي جديد واعتماد ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . وسيستمر ذلك النضال حتى نضمن ان تؤدى المفاوضات الدولية الى قبول فكرة الامن الاقتصادي للجميع ، لاننا اذا كنا سنقبل الحقيقة البديهية التي تقول بان التنمية لا تقوم دون الامن ولا يقوم الامن دون التنمية ، فاننا ينبغي ان نعترف بان جهودنا في هذا السبيل يجب ان تكون متزامنة وليست متتابعة .

وعلى كل حال ، اى امن ذلك وادى تنمية تلك التي نفاخر بها سواء اكانت متكاملة ام لا ونحن نواجه مشكلة الديون الكابوسية التي لا يمكن الخلاص منها ، اليس صحيحا اننا وقعنا في الديون في اغلب الحالات لكي نضمن لشعوبنا تنمية اسرع واكثر انصافا على المستوى الدولي وتوزيعا افضل على المستوى الوطني ؟ اليس صحيحا اننا ما زلنا ضحايا لاسعار المواد الخام الشاذة ومعدلات التبادل التجارى الجائرة ، وتقلبات معدلات الفائدة واسعار الصرف ، ومؤخرا الاولوية القصوى التي توليها البنوك والمؤسسات المالية لمبدأ الربح ؟

ويمكن ان يقال اننا نستعذب ترديد نفس الحجج منذ مؤتمر الامم المتحدة الاول المعنى بالتجارة والتنمية الذي عقد في نيودلهي منذ ٢١ عاما . ونستطيع ان نرد على ذلك باننا لم نجد دائما الفهم الضرورى لدى شركائنا لكي يذللوا العقبات امامنا في مواقف قد يخفي عليهم مدى ما تتسم به من حدة وإلحاح . ولا نود ان نطيل في الحديث عن الفرص الضائعة . وسنفترض ان من المتفق عليه ان المناقشة الراهنة تجرى في اطار توافق آراء مستمر له مغزاه ومفاده ان الامم المتحدة لم يعد في امكانها ان تقبل اكثر من ذلك تجزئة المفاوضات ولا تجزئة نظام اتخاذ القرارات .

وهناك تحديان يجب ان نتمدى لهما : الحالة الاقتصادية في افريقيا ومشكلات الديون وتمويل التنمية .

ولا يزال المرض والجاعة وسوء التغذية والفقر تنتشر في افريقيا . وما زال واحد وعشرون بلدا و ٢٠٥ ملايين نسمة يعانون من الجفاف ، ويترجع الانتاج المحلي ومعدلات النمو باستمرار منذ عام ١٩٨٠ . وما زال ميزان المدفوعات يعاني من صعوبات خطيرة ، وتضر خدمة الديون التي قدرت وحدها في عام ١٩٤٨ بـ ١٥٨ مليون دولار امريكي بالتنمية والاستقرار .

والى جانب مساعدات الطوارئ التي قام مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا لحسن الحظ بتنسيقها ، تستلزم خطورة تلك المشكلات القيام بعمل مشترك بين افريقيا والمجتمع الدولي من اجل انعاش التنمية الطويلة المدى ، الى جانب امور اخرى منها انعاش النمو الاقتصادي واتاحة الاصلاح الهيكلي الضروري . وقد تقدم رؤساء الدول والحكومات الافريقية في هذا الصدد باقتراحات محددة مثل عقد مؤتمر للامم المتحدة معني بالحالة الاقتصادية في افريقيا وتنظيم مؤتمر خاص بديون افريقيا وانشاء صندوق خاص لافريقيا .

وقد اجبرنا التطور السلبي للحالة الاقتصادية على ان نطالب بالاسراع بعقد مؤتمر دولي يعني بالنقد والتمويل والتنمية . وينبغي اجراء مشاورات بين الدائنين والمدنيين للاتفاق على تدابير اكثر مرونة من اجل اعادة جدولة الديون واصلاح الطرائق الخاصة بمنح معونة التنمية الرسمية . ولكن على الرغم من تأجيل مداد الديون واعادة جدولتها والاصلاحات الهيكلية ، فان مشاكل التنمية والتمويل لن تحل حلا مرضيا حتى تحل مشكلة الديون .

اننا نشعر بالصدمة والقهر ازاء ما لا نتردد في ان نسميه فضيحة القرن التي تتمثل في ان رؤوس الاموال الصافية التي انتقلت الى البلدان النامية بلغت ١٨٠ بليون دولار منذ عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٢ ، لكن هذا الرقم اصبح سلبيا في عام ١٩٨٤ وقد وصلت قيمة الديون العالمية الى حوالي ٩٠٠ بليون دولار ، بينما بلغ الانفاق على السلاح ٨٢٠ بليون دولار في عام ١٩٨٤ وحده .

ان الارقام واضحة ، ومن الصعب معارضة الافكار البسيطة ، وذلك خاصة بالنظر الى ان ليس هناك بين الدول من يرضى بأن يضحى بأمنه من اجل تنمية الآخرين . الا انه سيكون من الخطا ان نبرز العلاقة بين التنمية ونزع السلاح . وقد نشرت الدراما التي طلبتها الامم المتحدة بشأن تخصيص موارد لافراض التنمية توفر من نزع السلاح ~~منذ~~ ٢٣ عاما ، فأين نحن من ذلك الآن ؛ ان التنمية تهبط الى المرتبة الثانية في اوقات الازمات السياسية ، ويرجع عليها التركيز الذي تضيفه الدول على عملية تعزيز أمنها العسكري سواء بمفردها او في اطار الاحلاف القائمة ، الامر الذي يعني بطبيعة الحال التسليم بفشل نظام الامن الجماعي الوارد في الميثاق .

ونحن نعتبر التنمية ونزع السلاح والامن جوانب واقع واحد ، ومن ثم فهي تعنيها جميعا وينبغي الا يترك امرها لبعض ادول او للكثلتين فحسب . ولذا فنحن نردد دائما ان الامم المتحدة هي المكان الامثل للسعي من اجل ايجاد حلول لتلك المشاكل . وتنص المادة ٢٦ من الميثاق على ان :

"مجلس الامن [مسؤول] عن وض خطط تعرض على اعضاء الامم المتحدة لوضع

منهاج لتنظيم التسليح ."

وتفيد المادة ١١ بأنه :

"للجمعية العامة ان تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم

والامن الدولي ، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم

التسليح ، كما ان لها ان تقدم توصياتها بمدد هذه المبادئ الى الاعضاء او

الى مجلس الامن او الى كليهما ."

وبالتالي فنحن لا نفتقر الى الاحكام الدستورية كما ان لدينا الآليات الضرورية

لتنفيذها ولكن في الواقع العملي تتولى الدولتان العظمان تصريف كل الامور بالتشاور

مع اعضاء التحالفين . وتقتصر الامم المتحدة على القيام بدور هامشي . غير ان هذه

الهامشية لا يمكن ان تستمر ذلك انها ستعارض في وقت ما مع توافق الاراء الذي توصلنا

اليه بشأن الحد من الاسلحة النووية وتحديدتها وخفضها والقضاء عليها .

ولايسعنا ان نتجاهل مدى تعقيد المشكلة نظرا للظروف المواقبة لكل مرحلة

وللانتقال من مرحلة الى اخرى . فبمجرد ان نبدأ في احراز بعض التقدم في مجال الحد

من الاسلحة تبرز صعوبات على مستوى التحقق ويؤدي البحث والتطوير الى اعادة النظر في

المستويات القصوى للحد من الاسلحة . وفي القائمة المشتملة على انواع الاسلحة

المعنية وينظر الى الخفض وفقا للمعايير السياسية التي تخضع لتطور العلاقات بين

الدول العسكرية او النووية . وقد اصبت الريبة هي القاعدة التي تحكم العلاقات .

ومن ثم فلا يمكننا ان نعزى الى الدعاية وحدها ما يبديه الرأى العام من ردود فعل

مواتية عندما نتحدث عن انشاء مناطق سلم مثل المحيط الهندي والبحر الابيض المتوسط

وعن تجميد نشر اسلحة جديدة وانشاء مناطق خالية من الاسلحة الكيميائية والنووية وعدم اضعاف الطابع العسكري على البيئة التي تعتبر تراثا مشتركا للانسانية بأسرها وهي اعماق البحار وقيعان المحيطات والفضاء الخارجي .

ان نزع السلاح مسألة اهم من ان تترك في ايدي التقنيين وحدهم . وقد اصبح العمل السياسي ضروريا اكثر من اى وقت مضى . وحين الوقت ان تظلع الامم المتحدة بدورها الطبيعي في ارساء الثقة المتبادلة بين الدول النووية باسراكها في مناقشات شائبة وبتزويدها بالمعلومات المناسبة .

ونحن نستند الى هذه الثقة المتبادلة عندما نتكلم عن معاهدة عدم الانتشار . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى انه يسمح لبعض الدول - ومن بينها دول كبرى - بالافلات من قيود هذه المعاهدة بينما تكتنف الريبة الاطراف الموقعة التي تعتمزم استخدام الطاقة النووية في اغراض التنمية . ولا يرد ذكر المادة السادسة من المعاهدة التي تتعهد الدول النووية بمقتضاها باجراء مفاوضات في ظل حسن النوايات بغية القضاء على الاسلحة النووية ولن تلقى المعاهدة قدرها من الاحترام الا اذا اوفى كل منا التزاماته .

وبالمثل فان ما اشرنا اليه آنفا فيما يتعلق بدور الامم المتحدة يسرى ايضا في ميدان الاسلحة التقليدية . بيد انه ينبغي لنا ان نأخذ في الاعتبار الابعاد الجديدة لوجود الصراعات والتوترات واستمرارها ومسؤولية الامم المتحدة وقدرتها على منعها وتسويتها . والواقع انه اذا تضافرت شروط الامن العسكري والسياسي والاقتصادي واذا سادت في كل زمان ومكان روح الوفاق والتسامح وحسن الجوار والتعايش السلمي والمبادئ المتعلقة بالسيادة الدولية والسلامة الاقليمية وعدم التدخل وتبادل الاحترام والمنفعة ، حينئذ فقط نستطيع القول ان الصراعات والتوترات ستتلاشى .

ولكن الحقائق قاسية ، فلم يتسنى حتى الان اذابة المملحة الوطنية في المملحة العامة . ورغم طموح مجتمعنا الى العالمية فانه ما زال مجتمعا بشريا بكل ما ينطوى عليه من نقاط القوة والضعف . والدول المعنية ذاتها تتردد في عرض منازعاتها امام

المحافل الدولية بينما تبدو الأمم المتحدة غير واثقة من ملطتها ومن مدى كفاية الوسائل التي تتيحها لها الدول الاعضاء . وان المبدأ الرئيسي الذي نتمسك به هو تسوية المنازعات بالسبل السلمية وعن طريق التفاوض تفاديا لنشوب اى مواجهة . وبالرغم من ان كل شيء يتوقف على طبيعة المنازعات وعلى مدى استعداد الدول المعنية فانه يجدر بنا ان نتوخى قدرا من المرونة والا نتقيد حرفيا بالترتيب الذي وردت به تلك الوسائل في الميثاق . ومن ثم ما زلنا نعتقد انه من المستوصب في سياق تطور القانون الدولي ان تعرض بعض فئات النزاع للتحكيم الملزم .

واننا لانجانب الصواب باعتقادنا ان مثل هذا الاجراء من شأنه ان يحقق نتائج ايجابية فيما يتعلق باعادة توحيد كوريا بالسبل السلمية ودون اى تدخل خارجي . وفيما يتعلق بالحرب بين ايران والعراق التي قد يمكن تسويتها حول طاولة المفاوضات بعد فشل كل جهود المصالحة والوساطة ، وايضا فيما يتعلق بالسعي من اجل ايجاد حل سياسي لحالة الجمود التي تشهدها امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وامريكا الجنوبية ، وذلك فضلا عن الحالة في قبرص حيث لا يتحقق اى حل الا باحترام سيادة جمهورية قبرص ووحدتها وعدم انحيازها . ويتحمن البعض باحكام الميثاق ليعهدوا بتسوية هذه الصراعات الى الهيئات الاقليمية ودون الاقليمية ، ولكننا لن نسلم ان عاجلا او آجلا من الاتهام باننا اقدر على اشارة الازمات والابقاء عليها بدلا من تخفيف حدتها .

ان تجربة السنوات الاربعين الماضية وضعتنا امام اختبار عسير يتعلق بمسألة الشرق الاوسط والحالة في جنوب افريقيا اللتين جعلتا الرأى العام العالمي يصدر ضدنا احكاما شديدة القسوة .

ففي الشرق الاوسط يتوفر اطار التسوية وشروطها والالية اللازمة لتنفيذها . ورغم جهودنا ما زالت دائرة العنف مستمرة الى حد ان وجود لبنان ذاته اصبح مهددا . ذلك ان حقوق شعب علينا تجاهه مسؤولية خاصة يجرى التفاوض بشأنها على نحو يرضى التحالفات والمصالح الاستراتيجية او الايديولوجية تحت ستار خطط شتى تشير شكوكننا بعض

الشي . فهل يجدر بنا منذ الان فصاعدا ان نفهم ان خطة الامم المتحدة من اجل التسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية مقضي عليها بالتوازي في غياب النسيان في مجلس الامن ، هل ينبغي لنا ان نرضى بوسائل عديمة الفعالية من شأنها فقط تدعيم اسرائيل في تعنتها ، واذا كان هذا هو الحال ، فاننا نكون في سبيلنا الى خلق حالة يتمذر تغييرها ولا يفيد منها الا النازعون الى الهيمنة والتشبية .

وتتيح لنا الدورة الاربعون للامم المتحدة فرمة لاعادة النظر في مسألة الشرق الاوسط برمتها ولاسيما مسألة فلسطين ولاحياء المؤتمر الدولي الذي ينبغي ان يشارك فيه الفلسطينيون على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى طبقا للقرار ٢٢٧٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . ونحن مقتنعون بان ايجاد تسوية للمسألة الفلسطينية تنبئ على التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني يشكل العنصر الرئيسي في التسوية السياسية الشاملة لنزاع الشرق الاوسط التي لن يمكن اقرارها ما لم تخرج منظمة التحرير الفلسطينية من العزلة التي يفرضها عليها البعض .

ولا تختلف الحالة في جنوب افريقيا عن ذلك على الاطلاق ، لاننا تركنا هذه الحالة تتدهور بسبب ترددنا واتباع سياسة استرضاء نظام الفصل العنصرى . اننا نشاهد الان ثورة سياسية واجتماعية حقيقية يشترك فيها المؤتمر الوطنى الافريقي لجنوب افريقيا ، وقوى التحرر والنضال لمكافحة الفصل العنصرى والطلبة والشباب والنقابيون والدوائر الدينية . ان البعض يرى ان هناك تدخلا اجنبيا . ولكن الاخرين ، ونحن ممن بينهم ، مقتنعون بانها ثورة افريقية ، قبل كل شيء ، في سبيل اقامة مجتمع عادل وديمقراطى .

وكان من المتوقع ان تدفع الدوائر الرجعية فتؤيد القيام ببعض الاملاحيات واتخاذ تدابير مبتورة لتحويل الثورة في جنوب افريقيا بعيدا عن اهدافها ولاقرار النظام القائم . وكان من المنطقي ان تعود - مهما كانت ضالة ايمان البعض منا بمبادئنا - الى الروح التي سادت عام ١٩٤٥ ونسلم بان انشاء منظمنا كان ايضا ثورة انبثقت من الاصرار على التخلص نهائيا من النظام الجديد الذى ارادت الفاشية والنازية فرضه علينا .

لقد لاحظنا ، كما هو الحال في كل مناقشة عامة ، اننا لم نستطع مقاومة الاغراء باخراج ملفاتنا القديمة واستعراضها وازالة ما نراه غير ذى صلة بعد الان . ان تلك العملية التي يعهد بها المحامون الى كتابهم ، تتيح لنا ان نحمل احيانا على معلومات يمكن ان نستخلص منها الاستنتاجات التي يمكن ان تؤيد الحجج التي نطرحها اذا استخدمنا تلك المعلومات بحكمة وفي الوقت المناسب . ومن ثم ، نعتبر ملفاتنا مغلقة . ولكننا حضرنا الى هنا ، في الدرجة الاولى ، لطرح مطالبنا ومناقشة قضايانا والحكم عليها . فما زال نهجنا سياسيا ورغبتنا تتمثل في التوصل الى الحلول ، ولذلك يستطيع المرء ان يسدرك جيدا سبب احباطنا عندما تطرح ملفاتنا جانبا او تغلق ، في نهاية الدورة او حتى اثناء انعقادها ، ولا يعاد فتحها الا في مناقشات جديدة .

ومع ذلك ، تفتقر الدورة الحالية الى مظاهر الالجدوى التي تعودنا عليها مع الاسف . والحقيقة اننا مقتنعون انه ينبغي لنا ان نكرم افكارنا لتحديد الظروف التي تؤدي الى اقامة عالم افضل للاجيال المقبلة . وقد نتساءل عما اذا كان هناك عالم افضل من العالم الذي نعيش فيه ، والذي تحرر ، رغم كل شيء ، من حرب عالمية طووال جيلين ، عالم ، يقال لنا ، انه يتمتع برخاء شامل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية ، عالم يكرم فيه العلم والتكنولوجيا لخدمتنا - ولكنه ايضا مع الاسف ، عالم يسود فيه الظلام على الضياء .

وبالرغم من ذلك ، فمن الطبيعي ان يرى مجتمع ما انه الافضل في كل مرحلة من مراحل تنميته . وهنا يكفي ان نذكر بعصر التنوير الفلسفي . ولكن ، كما ان اى امة تكرم نفسها للسعي من اجل التنمية والازدهار ، فان قدر المجتمع الدولي هو ان يتجاوز ، منجزاته السابقة . وفي هذا السياق . نقول : نعم ، سيكون هناك دائما عالم افضل من ذلك العالم الذى ورشناه ، وافضل من العالم الذى سنورثه . هذه هي رؤيتنا ، وهي ليست مجرد فكرة نتمناها ، بل نتيجة لحركة التاريخ وديناميته . ونأمل ان توضح وقائع الحاضر والمستقبل معالم هذا العالم بطريقة افضل .

واود ان اختتم بياني بتلاوة بضعة مقتطفات من رسالة السيد ديدييه راتسيراكا ، رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، الموجهة الى الامين العام والمؤرخة في ٨ ايار/مايو الماضي ، وهي :

"اذ يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى الاربعين للانتمار على النازية والفاشية في اواخر الحرب العالمية الثانية ، والكفاح ضدهما ، تؤكد جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، حكومة وشعبا ، مرة اخرى تمسكها الكامل بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وتعترف بضرورة دعم الأمم المتحدة وتعزيزها وذلك لجعلها الاداة الفعالة التي يمكنها الاضطلاع بدورها الحاسم في مجال صيانة السلم والامن الدوليين . ان الكفاح ضد جميع اشكال الظلم والتمييز العنصرى

والايدولوجيات والممارسات الفاشية هو احد المبادئ الاساسية التي تقوم عليها سيادة جمهورية مدغشقر الديمقراطية . ما فتئت مدغشقر حكومة وشعبا ، تعارض الفاشية وكل اشكال وممارسات الايدولوجيات الشمولية الاخرى التي تقوم على التعصب والكراهية والارهاب العنصرى ، وجميع اشكال السيطرة والهيمنة .

"ونحن مقتنعون انه ، بالرغم من كل الصعوبات التي تجابهها منظمتنا سوف تنمي الامم المتحدة العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحققها في تقرير المصير ، وتحقق التعاون الدولي من خلال تعزيز احترام حقوق الانسان وحياته الاساسية والنهوض بها ، وتتمكن من صيانة السلم لخير البشرية جمعاء".

السيد دوست (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود فسي

البداية ان اهنكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة . وفي الوقت الذي يقدم فيه وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية تعاونه الكامل ، نتمنى لكم النجاح في الانطلاق بمسؤولياتكم .

واود ايضا ان اسجل تقديرنا للامين العام الموقر ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لجهوده المكرمة لتعزيز دور الامم المتحدة وفعاليتها .

وفي هذه المناسبة المأساوية الاليمة والمحنة التي حلت بشعب المكسيك ، نعرب عن عميق الاسى والمواساة للأسر المنكوبة لمصابها الاليم ولحكومة وشعب المكسيك .

بعد اقل من ثلاثة اسابيع ، سنحتفل بالذكرى الاربعين لانشاء منظمنا . وسيتيح لنا ذلك مناسبة طيبة للتأمل في اهم الاعمال التي انجزتها المنظمة والتي حددهاها الموقعون على ميثاقها ؛ وما هي اسباب عجزها عن الوفاء ببعض مسؤولياتها الاخرى ، وما هي آفاق استكشاف سبل جديدة لجعل الامم المتحدة تستجيب استجابة كاملة للاحتياجات والطموحات التي انشئت اساما لتحقيقها .

ان القاء نظرة على السنوات الاربعين التي انقضت منذ انشاء الامم المتحدة يعطينا اسبابا كافية للقول بانها اصحت اداة لا غنى عنها في الحياة الدولية . وان كانت هذه المنجزات محدودة ومتواضعة ، فقد اكتسبت اهمية بالغة في اعادة تشكيل مقومات العلاقات الدولية باكملها .

والامم المتحدة التي أنيط بها الدور الاساسي في صيانة السلم والامن الدوليين وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ، تفضلح بدور بالغ الاهمية في ادارة شؤون العلاقات الدولية من خلال تطبيق معايير ومبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاقها . وقد علقت آمال كبار على اقامة عالم جديد يسوده ، رغم تباين ايديولوجياته ونظمه الاجتماعية والاقتصادية ، حكم القانون والالتزام بمبادئ عدم استخدام القوة والتعايش السلمي . وها نحن بعد انقضاء أربعة عقود نرى مع الارتياح انه بفضل هذه المنظمة تسنى لنا منع نشوب حرب عالمية أخرى . غير أن ذلك لا يقلل من أسفنا لاندلاع ما يقرب من ١٥٠ حربا ونزاعا مسلحا منذ ذلك الحين على الصعيدين المحلي والاقليمي ، ومازال بعضها مستمرا . واذا كانت هذه المنازعات محدودة النطاق والابعاد ، فقد اودت بحياة ما يزيد على ٢٠ مليون نسمة وهذا يربو على جميع الخسائر العسكرية في الحرب العالمية الثانية .

وأدى ظهور مجتمع البلدان الاشتراكية في أعقاب الانتصار العظيم على الفاشية الهتلرية والنزعة العسكرية اليابانية في نهاية الحرب العالمية الثانية ، الى تعزيز المعقل الرئيسي لقوى السلم والتقدم ، وكانت هذه البلدان الحليف الاساسي والمساند القوى لجميع حركات التحرير الوطني في جميع أنحاء العالم . واعطت هذه الظاهرة الجديدة مغزى جديدا لطبيعة السياسات الدولية ، وجعلت من المستحيل على قوى الامبريالية والاستعمار أن تقرر مصائر الجنس البشري وفقا لمصالحها الانانية الضيقة . ولا جدال في أن أبرز أعمال الامم المتحدة واجدها بالثناء هي البدء منذ ربع قرن في عملية انهاء الاستعمار التي أدت الى استقلال عشرات من البلدان في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وما اندثار نظام الامبراطوريات الاستعمارية إلا نتيجة حتمية للصراع الطويل والميرير للشعوب والبلدان المستعمرة في سبيل التخلص من أغلال التبعية . وكانت هذه العملية التاريخية ايدانا بحقبة جديدة تقوم على أساس مبدأ التكافؤ في السيادة والتعاون المنصف . وقد بعثت هذه العملية في المنظمة روحا جديدة جعلتها على مر الزمن ، عالمية بحق .

وقد عكفت الامم المتحدة وما يزيد على ٢٥ من وكالاتها المتخصصة على جهود رائعة باسم المجتمع الدولي لتحقيق الاهداف المتميزة والمتنوعة التي وضعت لحل اخطر المشاكل التي تؤثر في عالمنا . وعلى الرغم من أن نتائج هذه الجهود تقصر بكثير عن الوفاء بالامال التي علقت عليها في البداية ، فان ما تحقق ما كان له أن يتحقق إلا من خلال هذه المنظمة .

وتمثل أنشطة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية للبلدان النامية واحدة من أبرز سمات التعددية التي وضعتها الامم المتحدة . وكذلك فان للتعاون الدولي قيمته الكبيرة في مجالي التعليم والصحة . وكان للتطوير التدريجي للمكوك القانونية في ميدان حقوق الانسان أثر ملحوظ على تحسين أوضاع حقوق الانسان في مختلف البلدان والمناطق .

إلا أن ابتهاجنا بنجاحات الامم المتحدة لا يمكن بل لا ينبغي أن يجعلنا نقلل من الجهود التي نبذلها لتعزيز دور هذه المنظمة العالمية وفعاليتها بسرعة أكبر . وقد يرى البعض أن عجز الامم المتحدة النسبي عن تعزيز الامن الدولي والتوصل الى حلول مناسبة للمشاكل التي تعصف بالبيئة الدولية ، السياسية منها والاقتصادية ينبع من مواطن ضعف في ميثاق الامم المتحدة . الا اننا نرى أن الميثاق يمثل المصالح العليا لكل الدول الاعضاء . وانعدام الارادة السياسية من جانب بعض الدول الاعضاء لتنفيذ احكام الميثاق بصورة كاملة ودقيقة هو الذي أدى الى استمرار فشل الجهود التي ترمي الى ايجاد حياة أفضل وفقا لما ارتآه واضعو الميثاق والموقعون عليه .

وشمة مثال خطير على السلوك غير المقبول والمؤسف ، وهو اساءة الولايات المتحدة وبعض حلفائها استخدام حق النقض . فقد أدى اللجوء المتزايد الى ممارسة هذا الحق الى الحيلولة بصورة مطردة دون الوصول الى توافق الآراء فيما يتعلق ببعض المسائل الهامة في عصرنا ، وما فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا إلا أمثلة واضحة على ذلك .

ولا شك أن الامم المتحدة كان لها أثرها البالغ على صياغة القانون الدولي الذي

يؤثر في جوانب العلاقات الدولية وتطويره هذا القانون تدريجياً ، إلا أنه في نفس الوقت حالت الحوائل دون أن تنفذ الأمم المتحدة بفعالية كل هذه المكوك في العلاقات فيما بين الدول .

وعلى الرغم من كثرة الجهود التي بذلت ، مازال نظام الأمن الدولي هشاً كما كان من قبل . ويتسم المناخ الدولي ، السياسي والأمني ، بزيادة مروعة للحالات التي يحتمل تفجرها ، والتي يكتنف كل حالة منها أخطار تجر العالم إلى مواجهة نووية نهائية يهدد خطرها الجنس البشري بأسره . وقد أدى حلول العصر الذري ، الذي بدأ بتفجير أول قنبلة فوق هيروشيما وناجازاكي ، إلى اختلاف مفهوم الحرب بصورة جذرية . ومنذ ذلك الحين يشهد العالم تطورات لا حصر لها في مجال وسائل القتل والدمار . ومن المزعج أن نعرف أن بعض الأنواع الجديدة من الأسلحة تزيد قوتها على قوة كل الأسلحة التقليدية التي استخدمت في الحروب عبر التاريخ . ومن المزعج كذلك أن نعرف أن آلاف فوق آلاف من هذه الأسلحة تكس في الترسانات العسكرية في العالم .

ومع ذلك يزداد سباق التسلح في سرعته وأبعاده وحجمه ، وإذا جرى باستمرار استحداث وتصنيع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل . ويجري السعي إلى الحصول على ساحات جديدة لوضع هذه الأسلحة في مختلف الأقاليم والقارات . وبالإضافة إلى سباق التسلح الذي أطلق له العنان ، بدأت حملة عالمية لتقويض عملية الانفراج وتعزيز النظريات العسكرية البشعة التي تبرر مفهوم "الأمن عن طريق القوة" . وهذه ، في واقع الأمر ، محاولات جيدة التنظيم تهدف إلى الأعداد السيكولوجي الذي يخدم النظريات الامبريالية للحرب النووية "المحدودة" أو الحرب النووية "طويلة الأمد" .

كما أن الاتفاقات المتعلقة ببعض الجوانب الرئيسية لكبح جماح سباق التسلح التي تم التوصل إليها بصعوبة - مثل الاتفاق بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية - مهددة بالتخلي عنها من جانب واحد . وقد أدى التعنت الذي يميز المواقف الامبريالية بشأن الجوانب الأخرى لسباق التسلح إلى تبييد الأمل في أن يتغلب التعقل بين الامبرياليين . ويتضح بصورة متزايدة أن النزعة السلمية التي تتشوق بها

الامبريالية تتنافى تماما مع سلوكها . وقد خلقت هذه الظروف جوا يكتنفه الشك والخوف .

وكان الامين العام على حق عندما ذكر في تقريره السنوي لهذا العام "اننا نواجه اليوم عالما تكاد بشائره أن تكون لا نهائية ، ولكنه ايضا عالم ينطوي على خطر قد تكون فيه النهاية ...".

"إن العالم كما هو مسلّم به ، مازال مكانا بعيدا جدا عن الكمال ، وغير آمن وغير عادل ، ومحفوف بالاطار ، وفقيرا في مناطق كثيرة جدا منه" (A/40/1 ، ص ٢ و ص ٤).

ولا يسعنا إلا أن نأسف لأن بعض المسائل التي تتسم بأهمية بالغة والتي من شأنها أن تؤثر على السلم والامن الدوليين تأثيرا خطيرا مازالت تعكر الهدوء السياسي في بعض المناطق بل وفي العالم بأسره نظرا لانها تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام .

ومازالت قضية فلسطين ، التي أدت الى اندلاع كثير من الحروب المدمرة في منطقة الشرق الاوسط بأسرها ، مطروحا على الامم المتحدة منذ انشائها تقريبا . وكان المتوقع أن تؤدي فداحة ما حدث من موت ودمار تعرض له الفلسطينيون وغيرهم من الشعوب العربية الى اقناع المسؤولين عن استمرار هذه الحالة المؤسفة بأن يبدأوا بصورة جادة ، السعي في سبيل التوصل الى حل سلمي . وكان المرء يأمل أن يؤدي التعقل والواقعية الى ايضاح أنه لايمكن ان يحل في تلك المنطقة ، السلم الدائم المنصف والشامل ، ما لم يضمن الفلسطينيون ، تحت قيادة منظمة تحرير فلسطين ، الممارسة الفعالة لحقوقهم الشابتة ، وما لم يرغم المعتدى على الانسحاب من الاراضي العربية التي يحتلها بصورة غير مشروعة منذ عام ١٩٦٧ .

وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهدا يتسم بالتصميم من خلال عقد المؤتمر الدولي المقترح للسلم في الشرق الاوسط لاعادة الوئام والطمأنينة الى تلك المنطقة من العالم التي مزقتها الحرب .

وما زال شعب ناميبيا ، الذي يتوق الى التحرر من قهر الاستعمار الذي استمر اكثر من قرن من الزمن ، محروما من هذا الحق الذي نسلّم جميعا بانه حق بالمولد ، وذلك بإشارة قضايا غير ذات صلة ومصطنعة ومفروضة من الخارج كشرط مسبقة .

إن نغص الشر الذي كبّل ناميبيا هو المسؤول عن الدموع التي تسيل والدماء التي تراق بغزارة في جنوب افريقيا . وما زال نظام جنوب افريقيا البغيض البشع قادرا على ان يصول ويجول دون رادع في الشوارع والاحياء والمناجم والمزارع في جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، ظلت انغولا وموزامبيق وزمبابوى وليسوتو وبوتسوانا أهدافا دائمة للقهر والتخويف من جانب نغص النظام العنصرى . وتتخذ شعوب جنوب افريقيا وناميبيا الآن الخطوات النهائية في مسيرتها ، تحت راية المؤتمر الوطنى الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، نحو سحق هذا الوجه القبيح لنظام الفصل العنصرى الاستعمارى ومواراته في كومة رماد التاريخ .

وفي امريكا اللاتينية ، نجد مزيجا من السياسات الامبريالية تعمل وتتبع كل ألوان العدوان من الاحتلال المباشر ، كما حدث في غرينادا وغوانتانامو ؛ الى استخدام المرتزقة والتدخل المسلح والتخريب ، مثلها يحدث في نيكاراغوا الثورية الباسلة ؛ الى الحصار والقهر الاجتماعى والسياسى كما يحدث في كوبا وبلدان اخرى ؛ الى النظم غير الشعبية والقمعية المستمرة ، كما في شيلي والسلفادور وغواتيمالا وغيرها ؛ الى تحويل البلدان الى مواقع عسكرية متقدمة أو منصات للعدوان ، كما يحدث في هندوراس وكوستاريكا ؛ الى الاحتلال الاستعمارى كما يحدث في بورتوريكو وجزر مالديفيا وأماكن اخرى . وتحاك كل انواع المؤامرات لتقويض الجهود الحقيقية والمخلصة التي تبذلها حكومة نيكاراغوا وبلدان مجموعة كونتادورا من أجل إعادة السلم والاستقرار في امريكا

الوسطى . ولا يسمع المرء إلا أن يرى ان أيدي امبريالية الولايات المتحدة تعمل خلف كل هذه الحالات التي سردتها ، وإن كانت تلجأ في بعض الحالات الى زيادة استخدام العملاء المحليين .

وانتهجت الامبريالية الامريكية في تسييرها لعلاقاتها الدولية ، وما زالت تنتهج طريق الانتهاكات المارخة للمسؤوليات التي انيطت بها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة وغيره من المعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف ، فوطأت باقدامها كل معايير السلوك الدولي في نهم لتحقيق طموحاتها الامبريالية الخاصة . وضربت عرض الحائط في معظم الحالات بالارادة التي عبرت عنها الاغلبية الساحقة للدول ، أو عملت ضدها وذلك باساءتها استعمال السلطة التي انيطت بها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ، وعرقلت الكثير من الجهود الدولية الرامية الى ايجاد حلول عادلة لبعض المواقف الخطيرة والمتفجرة في شتى أركان العالم . ومنعت تحقيق التفاهم بشأن بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي اثقلت كاهل المجتمع الدولي لعقود كثيرة ، وشنت حملة شريرة للتشهير بمفهوم التعددية ، كما شرعت بالفعل في تنفيذ تهديداتها بالانسحاب من المنظمات الدولية . وطوّرت مفهومها الضيق الافق للأمن الوطني وجعلته يشمل تقريبا كل مناطق العالم التي وصفتها بمناطق المصالح الحيوية للولايات المتحدة .

وعلى النقيض تماما من تطلعات ومساعي قوى السلم والتقدم منعت بشكل فعّال التوصل الى اتفاقات جادة بشأن كبح سباق التسلح وتنفيذ تدابير شاملة وحقيقية لنزع السلاح الثقلي والنووي . وفي سعيها من أجل السيطرة على العالم ، نشرت أسلحتها ووجودها العسكري في معظم أجزاء العالم . ان سياستها العدوانية والداعية للحرب لا تكتفي بكوكب الأرض ميدانا لتنفيذ مخططاتها العسكرية ، لذلك فقد شرعت في وضع خطة لحرب الكواكب وأعلنت ان الفضاء الخارجي سيكون بيئة جديدة لنشر أسلحتها الاستراتيجية رغم الادانة الشديدة من جانب الرأي العام العالمي والامم المتحدة . وفي هذا السياق ، نشيد بالمبادرة الجديدة التي جاءت في وقتها من جانب الاتحاد السوفياتي بشأن التعاون الدولي في مجال الاستغلال السلمي للفضاء الخارجي دون

عسكرته ، وهي المبادرة التي ترمي الى تحقيق مفهوم سلم الكواكب . وكذلك باعلانه الخاص بالوقف المؤقت لوزع الاسلحة النووية في اوروبا وللتجارب على جميع الاسلحة النووية .

وبغية بناء أكبر الترمانات وأكثرها تدميرا في العالم من الاسلحة الاستراتيجية والتقليدية ، أخذت الولايات المتحدة تبعثر في طيش آلاف البلايين من الدولارات التي تشتد الحاجة اليها لمكافحة الامراض الاقتصادية والاجتماعية العديدة في العالم . وقامت بنهب واستغلال الموارد البشرية والطبيعية للبلدان النامية من خلال الاحتكارات عبر الوطنية ، وشلت اقتصادات تلك البلدان بعبء جسيم من الديون الخارجية المتزايدة وخدمة الديون المتصاعدة .

ومن دواعي السخرية انها وهي تصوّر نفسها بأنها حامية لحقوق الانسان ، انتهكت تلك الحقوق انتهاكا صارخا بأعمالها ، ولم يكن ذلك في بلدها فحسب ، بل انها ربطت نفسها ارتباطا وثيقا بالنظم الوحشية التي عرفت بانتهاكاتهما المارخة لادنى مستويات احترام كرامة الانسان .

لقد أدى هذيانها ، فيما يتعلق بوضع خريطة اوروبية وعالمية جديدة ترضي سياستها الطويلة الامد القائمة على التوسع والسيطرة التامة على العالم ، الى الازكاء المتعمد لمطالب أنصار السياسة الانتقامية من الفاشيين الجدد في اوروبا وللعسكرة التي لا حدود لها في الشرق الاقصى .

وقد شنت عدوانا عسكريا مباشرا على بلدان أخرى ذات سيادة ، ودبّرت ونفذت مؤامرات ومخططات ترمي الى الاطاحة بالحكومات الوطنية لتلك البلدان المستقلة . وازارتت بالارهاب الى مستوى سياسة الدولة ، فقد صممت ونفذت الكثير من مخططات الاغتيال ضد قادة البلدان الاخرى ، واستغلت كل فرصة لاحت لها لتقويض التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان . وفي اهانة لضمير الامم كافة ، ساوت بين حركات التحرير الوطنية لتلك البلدان وبين الارهاب ، بينما منحت لقب " المناضلين من أجل الحرية" لبعض الجماعات التي تتشكل من قتلة وارهابين ومرترقة محترفين ، تولت

شبكات تجسها الشيطانية تنشئتهم وتغذيتهم وتوفير مقومات الاستمرار لهم . وكان اضعاء شكل مشروع على كل هذه الاعمال غير القانونية هو لبّ تلك الانشطة ، التي لا تتوقف للولايات المتحدة ، والتي تستهدف بناء امبريالياتها الاعلامية من خلال توسيعها الذي لا تحده قيود لوسائلها الخاصة بالدعاية والتشهير والتلفيق ، ومعارضتها الشديدة للجهود التي تبذلها الاغلبية الساحقة للدول من اجل اقامة نظام اعلامي دولي جديد . وخلاصة القول ان الامبريالية الامريكية قد اختارت اسلوب العسكرة الشاملة والمجابهة والعدوان واملاء الارادة والتدخل والامتفلال ومنهج الاحادية .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية تدين بكل شدة هذا الاسلوب ، وتطالب بالعمل المتزايد والمنسق من جانب كل البلدان والقوى المحبة للسلام من اجل الرفض والمعارضة بشكل راسخ للسياسات الامبريالية ، التي من شأنها اذا سمح لها بالاستمرار ان تؤدي لا محالة الى القضاء على الحياة على الكرة الارضية . لقد اعتمد المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في لواندا بعض القرارات العملية فيما يتعلق بتلك الامور . وهذه القرارات يمكن - في رأينا - ان تصبح اساسا لعمل ايجابي من جانب الجمعية العامة .

ان الاحتلال المستمر لاجزاء من قبرص من جانب قوات اجنبية ، والمحاولات العقيمة لاضفاء الشرعية على ذلك الكيان المصطنع الذي قام في الجزء الشمالي من تلك الجزيرة ، كل ذلك أدى الى عرقلة جهود حكومة جمهورية قبرص والامين العام الرامية الى الحفاظ على وحدة واستقلال ذلك البلد غير المنحاز .

وفي جنوب شرقي آسيا ، حيث تطأ الامبريالية بأقدامها منذ سنوات طويلة استقلال دول المنطقة وسلامتها الاقليمية وسيادتها ، بزغت حياة جديدة بخطى بطيئة ولكنها مؤكدة من وسط دخان ورماد الحرب الامبريالية القذرة ضد فيت نام ولاوس والحكم الدموي لعصابة بول بوت في كمبوتشيا . وأصبح المهيمنون الصينيون طرفا في المؤامرات الدولية التي تحاك ضد دول الهند الصينية المسالمة الثلاث ، وهي مؤامرات جعلت من غير الممكن للمسيرة السلمية لهذه الدول ان تحقق مفهوم السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

كما انكر على الشعب الكوري حقه المشروع في اعادة توحيد بلاده سلميا بسبب وجود قوات الولايات المتحدة في الجزء الجنوبي من ذلك البلد . وقد ذكر أن أكثر من مليون شخص سقطوا ضحايا للحرب المستعرة منذ خمس سنوات بين ايران والعراق . ويتساءل المرء كم من الضحايا الآخرين سيسقطون قبل ان يسود التعقل ويؤدي الى وضع نهاية لهذه الحرب غير المعقولة بين الاشقاء .

ان الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، وخاصة الدول المتشاطئة والدول الداخلية في منطقة المحيط الهندي من أجل جعل تلك المنطقة منطقة سلم ، يعرقلها تزايد الوجود العسكري للولايات المتحدة . ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تأييدنا الراسخ لمشروع القرار الذي تقدمت به بلدان عدم الانحياز الاعضاء في اللجنة المختصة للمحيط الهندي والذي يدعو الى عقد المؤتمر الذي كان ينبغي عقده منذ أمد طويل وذلك في النصف الأول من عام ١٩٨٦ .

ورغم الانجازات العظيمة التي تحققت في مجال انتهاء الاستعمار فانه ما زال علينا ان نخلص ضائرتنا بعمل كل ما في وسعنا للمساعدة في تحرير شعوب الاقاليم التابعة ، التي تشكل الاثار المتبقية من الاستعمار .

وما زال يتعيّن تأكيد حق تقرير المصير لشعوب الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية وكاليدونيا الجديدة ومكرونيزيا تأييدا تاما ، في حين تنتظر اقاليم اخرى مثل جزر مالاجاش ومايوت وأرخبيل شاغوس العودة الى سيادة بلد كل منها .

ان اطول ازمة في اقتصادات البلدان الرأسمالية وأثرها المدمر على اقتصادات البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نمواً ، تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتلك البلدان . ومما لا شك فيه ان هذه الازمة ليست مجرد ظاهرة دورية ، بل هي أحد أعراض عدم التوازن والاختلالات الهيكلية عميقة الجذور التي تطبع العلاقات الاقتصادية الدولية .

وقد كانت الخزعة الحمائية واسعار الفائدة وأعباء خدمة الديون في تصاعد مستمر ، بينما ظلت أسعار السلع الأساسية والمساعدات الانمائية الرسمية والاعتماد على التعاون المتعدد الاطراف في تدهور كبير . ويعتبر الانكماش في القيمة الحقيقية للموارد المتاحة لمؤسسات التنمية المتعددة الاطراف في واقع الامر محاولة متعمدة من جانب البلدان الرأسمالية للعمل تدريجيا على تضيق الاطار المتعدد الاطراف للتنمية . وكان هذا المناخ الخارجي المناوئ يعني بالنسبة لمعظم البلدان النامية ركودا أو انخفاضا في معدلات النمو .

والتوقعات في عام ١٩٨٦ أكثر قتامة . فوفقا لبعض التنبؤات الموثوق بها ، سيؤدي الانخفاض المنتظر في التجارة العالمية الى صعوبة تطبيق السياسات الرامية الى زيادة التصدير في البلدان النامية . وسيؤدي هذا بدوره الى انخفاض جذري في قدرة تلك البلدان على الالتزام بجدول سداد ديونها الخارجية وخدمة هذه الديون . وسيتعين على أقل البلدان نموا ان تمر بأوقات أكثر صعوبة . ونأمل ان يتيح الاستعراض الشامل النصفى لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لمصالح أقل البلدان نموا الذي سيعقد في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ١١ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام الفرصة لاتخاذ تدابير تهدف الى عمل ايجابي محدد تجاه التنفيذ الفعال لذلك البرنامج .

ومن الطبيعي ان نولي المزيد من الاهتمام لمشاكل أقل البلدان نموا التي تواجه جهودها الانمائية عرقلة اضافية بسبب وضعها الجغرافي غير المواتي باعتبارها بلدانا غير ساحلية .

ونحن ندين الاستخدام المستمر للتدابير الاقتصادية كوسيلة للقهر السياسي والاقتصادي . ومما لا شك فيه ان هذا الاتجاه المزعج ، الذي يثير التوتر وعدم الثقة

في العلاقات الاقتصادية الدولية يصيب التجارة العالمية بالاضطراب ويقوض أسسها القانونية .

ونحن نشعر بقلق للموقف المتمتد الذي تتخذه بعض البلدان الرأسمالية من بدء المفاوضات الشاملة ، وهو الموقف الذي أدى الى استمرار ذلك الطريق المسدود رغم المرونة التي يتميز بها النهج ذي المرحلتين الذي اقترحته قمة نيودلهي . وفي رأينا انه يتعين ممارسة ضغوط أقوى على البلدان المتقدمة النمو من أجل التغلب على الافتقار الحالي لارادة السياسية من جانب تلك البلدان ، وبغية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدالة والمساواة والتعاون .

لقد عانى شعب أفغانستان الباسل والنبيل الكثير على مدى قرون في ظل النظم الاستبدادية والقهرية ، التي كانت تمثل اقلية متميزة صغيرة في المجتمع . وقد أدت التغييرات المواتية في ميزان القوى على الصعيد الدولي ، علاوة على النضج التدريجي في الاحوال الداخلية ، الى توفير الاساس المادي اللازم للتغيير الاساسي في طبيعة المجتمع الافغاني ، وقام حزب الشعب الديمقراطي لافغانستان ، الذي أصبح من خلال نضاله الدؤوب الطليعة المعترف بها لشعبنا ، بدور اساسي في هذه العملية .

ووفقا لقوانين التاريخ ، استمر تطور العوامل الاقتصادية والاجتماعية حتى أوجدت الزخم الذي أفضى الى الانتصار الحتمي للثورة الديمقراطية الوطنية في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٨ . وكان ذلك هو النصر النهائي لقوى الخير ، قوى التقدم والعدالة ، على قوى الظلام والرجعية المنتهية للقرون الوسطى .

والاصلاحات الجذرية والاساسية التي طبقتها الحكومة الثورية الفتية هي برهان ساطع على الروح الديمقراطية والشعبية لهذه الثورة ، التي قامت وتجت بتأييد شعب أفغانستان تحت قيادة حزب الشعب الديمقراطي لافغانستان .

ومع مضي كل يوم يتعمز الاساس الشعبي للسلطة الثورية . ويشكل انتخاب الجمعية التأسيسية " اللويا جيرغا" ، وانتخابات الاجهزة المحلية لسلطة الدولة وادارتها ،

وانتقاد المجلس الأعلى أو مجلس قبائل الحدود خطوات هامة في عملية نقل السلطة إلى الجماهير .

وقامت الامبريالية ، التي لم تتخل قط عن أملها في السيطرة على أفغانستان وفي وضع ذلك البلد تحت نفوذها الاستراتيجي والعسكري بمضاعفة جهودها لبث الفوضى عن طريق اثارها للأعمال المناهضة للحكومة .

وتتدفق الاسلحة والذخائر التي تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات إلى أيدي المرتزقة المناهضين للثورة وبذلك تشن الامبريالية وقوى الهيمنة وغيرها من قوى الرجعية حربا قذرة غير معلنة على الشعوب والحكومة والثورة في أفغانستان .

ولم يكن لدى حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهي تواجه التهديد المتزايد بالغزو المسلح والعدوان المباشر ، أي خيار غير اتخاذ التدابير المناسبة لصون استقلال البلد وسيادته الوطنية وسلامة أراضيه . وبمقتضى أحكام المعاهدات الافغانية السوفياتية للمداقة والتعاون وحسن الجوار ، وتمشيا مع احكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، طلبت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية من الاتحاد السوفياتي عوناً عسكرياً ودياً لمساعدة الشعب الافغاني وقواته المسلحة في صد التدخل والعدوان من الخارج . وتلقت هذه المساعدة .

وقد أوضحت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في مناسبات شتى ، منها الاقتراحان اللذان قدمتهما في أيار/مايو ١٩٨٠ و آب/أغسطس ١٩٨١ ، أن القوة العسكرية السوفياتية المحدودة ستعود إلى بلدها المسالم بالاتفاق مع حكومة الاتحاد السوفياتي ، بمجرد زوال الأسباب التي أدت إلى دعوتها وتوافر الضمانات الدولية بعدم تكرارها .

وتمشيا مع سياستها الخارجية السلمية ، شاركت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بكل إخلاص في عملية المفاوضات التي تجرى من خلال وساطة ممثل الأمين العام ، السيد ديفيو كوردوفيز . وبينما نؤكد من جديد تأييدنا لهذه العملية ، يحدونا وطيد الأمل في أن تتخلى باكستان عن موقفها المتعنت ، وأن توافق على إجراء مفاوضات مباشرة بين بلدينا . وهذا في رأينا هو الطريق الصالح والوحيد للتوصل إلى حل ودي في مصلحة كل شعوب منطقتنا . ونودّ أن نخاطب مرة أخرى كل أولئك الذين ما زال يراودهم وهم اجبار أفغانستان على العودة إلى وضعها السابق ، ونقول لهم انه ما من قوة شريرة على وجه الأرض تستطيع أن تعوق شعب أفغانستان الباسل والذي ولد حراً عن الاستمرار في مسيرته المستقلة وغير المنحازة . وكما ذكر بابراك كارمل ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان ورئيس المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، في اجتماع عقده مؤخراً المكتب السياسي للحزب :

"ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بوصفها بلدا مستقلا غير منحاز ومحبا للسلام ، يحترم ويراعي بشكل راسخ لا يتزعزع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويؤمن بمبدأ حسن الجوار ويصبو إلى حل المشاكل في مناخ يسوده السلم والصدقة على أساس من العقل والنهج المنطقي عن طريق المفاوضات المباشرة التي تعود بالفائدة على الطرفين" .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥